



بنك مسقط. أفضل كل يوم.
تطبق الشروط والأحكام.

مسقط- العُمانية

بعث حضرة صاحب الجلالة السُّلطان هيثم بن طارق المعظم- حفظه الله ووعاء- برقية تهنئة إلى أخيه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر بمناسبة ذكرى اليوم الوطني لدولة قطر الشقيقة.

تضمنت أطيب تهاني جلالته وصادق تمنياته الأخوية لسموه بوافر الصحة والسعادة والعزم المبدى، مقرونة بالثناء إلى الله تعالى أن يُجيد هذه المناسبة عليه وعلى الشعب القطري الشقيق، وقد تحقّق له المزيد مما يصبو إليه من تقدم ورفعة وازدهار.

الحياة .. رؤية

يومية شاملة تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والنشر

رئيس التحرير

حاتم الطائي

ISSN 2076 - 9911


٢٠٠ ييسة

 www.alroya.om

f X o @ y s

✉ info@alroya.info | alroyanewspaper

Thursday 18 December 2025 - issue No (4249)

12 صفحة

الخميس ٢٧ من جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥م - العدد رقم ٤٢٤٩

السيد شهاب في مقدمة مُستقبلي مودي بمطار مسقط الدولي

مباحثات وزارية تستعرض جهود الارتقاء
بالعلاقات الثنائية إلى مراحل أكثر تقدماً

تأكيد أهمية مرحلة ما بعد التوقيع على
«اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة»

التوقيع على وثيقة الرؤية البحرية المشتركة
وبرنامج تنفيذي و4 مذكرات تفاهم

مسقط- العُمانية

وصل إلى البلاد، مساء الأربعاء، دولة ناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند الضيفة، في زيارة رسمية لسلطنة عُمان تستغرق يومين، يلتقي خلالها بضمرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه.

وكان صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، في مقدمة مستقبلي دولة الضيف الوفد المرافق له عند سلم الطائرة لدى وصولهم إلى مطار مسقط الدولي، مُرّبًا بهم على أرض عُمان ومُتمنيًا لهم زيارة موفقة.

وقد أجريت لدولة الضيف مراسم استقبال رسمية بقاعة كبار الشخصيات بمطار مسقط الدولي، حيث اصطحب سمو السيد دولة الضيف إلى منصة الشرف، وعُزف السلام الجمهوري الهندي.

من جهة ثانية، التقى معالي قيس



«حوار الأعمال
العُماني الهندي»
يؤكد أهمية
تعزيز الشراكة
الاقتصادية وتنمية
الاستثمارات

الثنائية إلى مراحل أكثر تقدماً تقوم على الشراكات الاستراتيجية والاستثمارات النوعية والمشاروعات المشتركة.

وتمنّ الجانبان الجهود المبذولة في الانتهاء من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع التأكيد على أهمية مرحلة ما بعد التوقيع؛ حيث تدّ الاتفاق على آلية واضحة للمصادقة والتنفيذ تشمل تحديد الجداول الزمنية، إلى جانب أهمية دور اللجنة العُمانية الهنّدية المشتركة في متابعة تنفيذ الاتفاقية بعد التوقيع عليها. وفي السياق، وقّعت سلطنة عُمان وجمهورية الهند الصّديقة بمسقط، على وثيقة الرؤى البحريّة المشتركة وبرنامح تنفيذي للتعاون في زراعة الدخن والابتكار في الصناعات الغذائية والزراعية، وعذ مذكرات تفاهم التعاون في مجالات التراث البحري والمتاحف، والبحث العلمي والابتكار وتنمية المهارات، والزراعة والقطاعات المرتبطة بها، وبين عُرفَة تجارة وصناعة عُمان واتحاد الصناعات الهنّدية. 3-2

بن محمد اليوسف، وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، الأربعا، معالي بيوش غوبال، وزير التجارة والصناعة بجمهورية الهند على هامش حوار الأعمال العُماني الهندي. وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند، والارتقاء بعلاقات

435 فرصة عمل مباشرة ومئات الفرص غير المباشرة للمواطنين

9 روافد صناعية جديدة مع افتتاح مشاريع «لدائن» باستثمارات 40 مليون ريال



صحار- ريم الحامدية

أطلقت أوكيو، المجموعة العالمية للاستثمار في قطاع الطاقة، أمس الأربعاء، المرحلة التشغيلية من مشروعات برنامج «لدائن» للصناعات البلاستيكية، وذلك خلال حفل افتتاح أقامته تحت رعاية معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

ويجسد هذا التدشين دخول تسعة مصانع حيز الإنتاج الفعلي، في محطة تعكس التقدم المحقق في مسار توطين الصناعات التحويلية وتعزيز موقع سلطنة عُمان كمركز صناعي متمام بها ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

وتبلغ القيمة الاستثمارية لمشروعات البرنامج في مرحلته الحالية نحو ٤٠ مليون ريال عُُماني، من بينها ٢١ مليون ريال عُُماني استثمارات محلية و١٩ مليون ريال عُُماني استثمارات أجنبية مباشرة، في نموذج عكس

والخدمات المرتبطة بالصناعات البلاستيكية، مع فتح مجال أوسع أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول في سلاسل القيمة الصناعية وتعزيز قدراتها التنافسية. 09

الشراكة بين رأس المال الوطني والدولي. ومن المتوقع أن توفر هذه المشروعات ما يقرب من ٤٣٥ فرصة عمل مباشرة إضافة إلى مئات الفرص غير المباشرة عبر سلاسل الإمداد

تسليم الفائزين جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب



مسقط - العُمانية

المكاني الذي وصلت إليه الجائزة اليوم،
والانتماء المستمر للحيز الجغرافي الذي
يشترك منه المبدعون العرب على مدار
دوراتها، يأتي نتيجة السمعة الطيبة
التي حققتها، واتساع الرؤى المعول
عليها في مستقبلها، إلى جانب حرص
المؤتمر على اختيار لجان الفرض
الأولي والتحكيم النهائي من القامات
الأكاديمية والفنية والأدبية المتخصصة،
في المجالات المحددة للتنافس في كل
دورة، ووفق أسس ومعايير رفيعة
تفصل إقرار أسماء وأعمال مرموقة
تليق بنيل الجائزة.

مجال المؤسسات الثقافية الخاصة (فرع الثقافة)، وعصام محمد سيد درويش عن مجال النحت (فرع الفنون)، وحكمت الصّاعُ المعروفة يميني العيد عن مجال السيرة الذاتية (فرع الأداب). واشتمل الفصل على كلمة لمركز السُّلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم ألقاها سعادة حبيب بن محمد الريامي رئيس المركز، استعرض فيها دور الجائزة وأهميتها، مؤكِّداً على أن الاحتفال بترجمة استحقاق المجيدين للثناء، ليكونوا مُجْتَزِئاً من بها في الجد والعباطة. وأشار سعادته إلى أن المدى

بتكليفٍ سامٍ من حضرة صاحب
الجلالة السلطان هيثم بن طارق
المعظم - حفظه الله وعاه - رعى معالي
الدكتور محمد بن سعيد المعمرى وزير
الأوقاف والشؤون الدينية أمس حفل
تسليم جائزة السلطان قابوس للثقافة
والفنون والآداب في دورتها الثانية
عشرة ٢٠٢٥ بنادي الواحات محافضة
مسقط.

ونال شرف الفوز بالجائزة في هذه
الدورة مؤسسة متندي أصيلة عن

مراسم استقبال رسمية بقاعة كبار الشخصيات بمطار مسقط الدولي

السيد شهاب في مقدمة مُستقبلي رئيس وزراء الهند ضمن زيارة رسمية إلى عُمان

لقاء مرتقب اليوم بين جلالة السلطان ورئيس الوزراء الهندي



المعتمد لدى جمهورية الهند، إلى جانب عدد من أصحاب السعادة السفراء بوزارة الخارجية، وعدد من كبار الضباط بقوات السلطان المسلحة، وأعضاء سفارة جمهورية الهند بسلطنة عُمان. كما صافح صاحب السمو السيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع الوفد الرسمي المرافق لدولة الضيف. عقب ذلك، اصطحب صاحب السمو السيد دولة الضيف إلى القاعة الرئيسية للاستراحة مروراً بين صفّي حرس الشرف من شرطة عُمان السلطانية. ويرافق دولة رئيس وزراء الهند خلال الزيارة وفد رسمي يضم كلاً من معالي الدكتور إس. جايشانكار وزير الشؤون الخارجية، ومعالي بيوش جويال وزير التجارة والصناعة، ومعالي أجيت دوفال مستشار الأمن الوطني، وسعادة السفير جي. في. سرينيفاس سفير جمهورية الهند المعتمد لدى سلطنة عُمان، وعدد من المسؤولين في الحكومة الهندية.



مسقط - العُمانية

وفد رسمي يرافق رئيس وزراء الهند في زيارته الرسمية

المُستقبلين من الجانب العُماني، وهم: معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدى وزير الخارجية، ومعالي السيد سعود بن هلال البوسعيدى محافظ مسقط، ومعالي قيس بن محمد البوسيف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (رئيس بعثة الشرف)، وسعادة السفير عيسى بن صالح الشيباني سفير سلطنة عُمان

وصل إلى البلاد، مساء الأربعاء، دولة ناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند الصديقة، في زيارة رسمية لسلطنة عُمان تستغرق يومين، يلتقي خلالها بحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه. وكان صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد، نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع، في مقدمة مُستقبلي دولة الضيف والوفد المرافق له عند سُلّم الطائرة لدى وصولهم إلى مطار مسقط الدولي، مُرحّباً بهم على أرض عُمان ومُتمنّياً لهم زيارةً موفقة. وقد أُجريت لدولة الضيف مراسم استقبال رسمية بقاعة كبار الشخصيات بمطار مسقط الدولي؛ حيث اصطحب سمو السيد دولة الضيف إلى منصة الشرف، وعُزف السلام الجمهوري الهندي. بعد ذلك، صافح دولة الضيف

في إطار الزيارة الرسمية لرئيس الوزراء الهندي

عُمان والهند توقعان على وثيقة الرؤية البحرية المشتركة وبرنامج تنفيذي و4 مذكرات تفاهم

التجارية المشتركة بين البلدين، والتركيز على بعض القطاعات الاقتصادية الممكنة للاستثمار في البلدين الصديقين، وأيضاً العمل على جذب المستثمرين من جمهورية الهند إلى سلطنة عُمان، وتنظيم بعض الفعاليات والمعارض لترويج منتجات وخدمات الشركات العُمانية في السوق الهندي. من جانبه، صرح تشاندراجيت بانيرجي، المدير العام لاتحاد الصناعات الهندي، بأن مذكرة التفاهم التي وقع عليها اتحاد الصناعات الهندي مع غرفة تجارة وصناعة عُمان ستسهم في توسيع الشراكات بين البلدين الصديقين، مضيفاً أن هنالك الكثير من الفرص الواعدة بين الجانبين في مختلف المجالات، مثل التعليم والتكنولوجيا والصناعة والبنية الأساسية والخدمات والسياحة.

وزير الخارجية، وسعادة السفير عيسى بن صالح الشيباني سفير سلطنة عُمان المعتمد لدى جمهورية الهند، وزكريا بن عبد الله السعدي الرئيس التنفيذي لغرفة تجارة وصناعة عُمان، وعن حكومة جمهورية الهند معالي الدكتور س. جايشانكار وزير الشؤون الخارجية ومعالي بيوش جويال وزير التجارة والصناعة، وسعادة السفير جي. في. سرينيفاس سفير جمهورية الهند المعتمد لدى سلطنة عُمان، وتشاندراجيت بانيرجي، المدير العام لاتحاد الصناعات الهندي. وقال زكريا بن عبد الله السعدي الرئيس التنفيذي لغرفة تجارة وصناعة عُمان، إن التوقيع على مذكرة التفاهم مع اتحاد الصناعات الهندي يأتي لتفعيل التعاون المشترك في مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال عدة أدوات يتم تفعيلها في المرحلة المقبلة، منها تبادل الوفود

التركيز على القطاعات الاقتصادية الواعدة والترويج للمنتجات العمانية في السوق الهندي

تعزيز التعاون في المجالات البحرية والمتحفية والبحث العلمي والزراعة

مسقط - العُمانية

وقعت سلطنة عُمان وجمهورية الهند الصديقة بمسقط، مساء الأربعاء، على برنامج تنفيذي ووثيقة وع مذكرات تفاهم، في إطار الزيارة الرسمية التي يقوم بها دولة رئيس وزراء جمهورية الهند إلى سلطنة عُمان حالياً. واشتمل التوقيع على وثيقة الرؤية البحرية المشتركة وبرنامج تنفيذي للتعاون في زراعة الدخن والابتكار في الصناعات الغذائية والزراعية، وع مذكرات تفاهم للتعاون في مجالات التراث البحري والمتاحف، والبحث العلمي والابتكار وتنمية المهارات، والزراعة والقطاعات المرتبطة بها، وبين غرفة تجارة وصناعة عُمان واتحاد الصناعات الهندي. وقّع نيابةً عن حكومة سلطنة عُمان معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدى



مسقط - العُمانية

له؛ بمناسبة زيارته الرسمية لسلطنة عُمان. حضر مأدبة العشاء عدد من المسؤولين في الدولة من أصحاب السمو والمعالين والسعادة، وكبار القادة العسكريين، وأصحاب السعادة رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى سلطنة عُمان.

أقام صاحب السمو السيد شهاب بن طارق آل سعيد نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع مأدبة عشاء رسمية أمس بفندق قصر البستان بمسقط؛ على شرف دولة ناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند والوفد المرافق

استعراض جهود الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مراحل أكثر تقدماً

تأكيد أهمية مرحلة ما بعد التوقيع على «اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة»

مسقط - العُمانية

التقى معالي قيس بن محمد اليوسف، وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، الأربعاء، معالي بيوش غويال، وزير التجارة والصناعة بجمهورية الهند على هامش حوار الأعمال العُماني الهندي. وجرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند، والارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مراحل أكثر تقدماً تقوم على الشراكات الاستراتيجية والاستثمارات النوعية والمشروعات المشتركة. وأكد الجانبان خلال اللقاء جاهزية بيئة الاستثمار في سلطنة عُمان، وما توفره المناطق الاقتصادية من حوافز تنافسية وخدمات متكاملة للمستثمرين، بما يعزز جاذبية سلطنة عُمان باعتبارها وجهة استثمارية، ويدعم مستهدفات التنويع الاقتصادي وتعميق الشراكات الدولية. وتُمن الجانبان الجهود المبذولة في الانتهاء من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع التأكيد على أهمية مرحلة ما بعد التوقيع؛ حيث تم الاتفاق على آلية واضحة للمصادقة والتنفيذ تشمل تحديد الجداول



الزمنية، إلى جانب أهمية دور اللجنة العُمانية الهندية المشتركة في متابعة تنفيذ الاتفاقية بعد التوقيع عليها. وشهد اللقاء سعادة ابتسام بنت أحمد المشاركة، وكيالة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار وسعادة بنكج كيمجي مستشار التجارة الخارجية والتعاون الدولي، ورئيس مركز

تنفيذية قابلة للقياس في إطار اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة والمشروعات الاستثمارية المرتبطة بها. حضر اللقاء سعادة ابتسام بنت أحمد المشاركة، وكيالة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار وسعادة بنكج كيمجي مستشار التجارة الخارجية والتعاون الدولي، ورئيس مركز

عُمان للشراكات الاستراتيجية والتجارة الخارجية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. يُشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ في النصف الأول من عام ٢٠٢٥ نحو مليار ٤٩٩ مليون ريال عُماني، مع استمرار جمهورية الهند كالث أكبر شريك تجاري لسلطنة عُمان حتى يونيو

٢٠٢٥، فيما بلغ النمو التراكمي للتبادل التجاري خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ نحو ٦٣ بالمائة، ومعدل نمو سنوي يقارب ١٣ بالمائة، ما يعكس متانة العلاقات الاقتصادية بين البلدين. وجاءت جمهورية الهند المرتبة العاشرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى سلطنة عُمان، البالغ ٢٦٨,٤ مليون

ريال عُماني حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٥. فيما بلغ عدد الشركات المسجلة ذات الإسهام الهندي حتى سبتمبر ٢٠٢٥ نحو ١٠ آلاف ٥٨٩ شركة، بما يعكس ثقة القطاع الخاص الهندي ببيئة الأعمال في سلطنة عُمان، مع تطلعات مشتركة لتعزيز الاستثمارات الصناعية والإنتاجية خلال المرحلة المقبلة.

على هامش زيارة دولة ناريندرا مودي رئيس الوزراء الهندي لسلطنة عُمان

«حوار الأعمال العُماني الهندي» يؤكد أهمية تعزيز الشراكة الاقتصادية وتنمية الاستثمارات



مسقط - الرؤية

أكد حوار الأعمال العُماني- الهندي أهمية تعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين والارتقاء بها إلى آفاق أوسع وفتح قنوات جديدة للتعاون بين القطاعين العام والخاص في البلدين، وأقيم الحوار بتنظيم من غرفة تجارة وصناعة عُمان بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وسفارة الجمهورية الهندية بسلطنة عُمان واتحاد الصناعات الهندية، وذلك على هامش زيارة دولة ناريندرا مودي رئيس الوزراء الهندي لسلطنة عُمان. واستعرض الحوار فرص الاستثمار الواعدة في عدد من القطاعات الحيوية؛ بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» وأولويات النمو الاقتصادي في الهند. وتُعد اللقاء بحضور معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ومعالي بيوش غويال وزير التجارة والصناعة الهندي، وسعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان.

وأكد معالي قيس بن محمد اليوسف وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أن سلطنة عُمان آمنت دائماً بالشراكات الاحتمالية على الثقة والاستمرارية والاحترام المتبادل، وأن علاقاتها مع الهند شهدت تطوراً مستمراً عبر التاريخ وصولاً إلى التعاون الاقتصادي الاستراتيجي الحالي، مشيراً إلى أن الهند تُعد قوة اقتصادية عالمية وثالث أكبر شريك تجاري لـعُمان، فيما تُظهر الاستثمارات الهندية في سلطنة عُمان الثقة في بيئتها المستقرة والمؤسسات القوية، لافتاً إلى أن سلطنة عُمان تقدم للمستثمرين الاستقرار

السياسي ووضوح الأنظمة وجودة البنية الأساسية، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر تجاوز ٣٠ مليار ريال عُماني مع نمو ملحوظ في القطاعات غير النفطية. وأوضح معاليه أن سلطنة عُمان تمتلك موانئ متطورة وبنية أساسية لوجستية متقدمة، ومناطق اقتصادية حرة وخاصة، ومنصات صناعية تنافسية، والتزام راسخ بالتحول في قطاع الطاقة وتحقيق الحياد الكربوني.

وأكد معالي بيوش غويال وزير التجارة والصناعة في جمهورية الهند أن حوار الأعمال العُماني الهندي يشكل فرصة استراتيجية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، وترجمة العلاقات التاريخية المتينة إلى شراكات استثمارية وتجارية مستدامة، مشيراً إلى أن سلطنة عُمان تعد شريكاً موثوقاً بجمهورية الهند في المنطقة؛ بما تتمتع به من بيئة استثمارية جاذبة، وموقع استراتيجي مهم، وسياسات اقتصادية داعمة للنمو، معرباً عن تطلع بلاده

إلى توسيع آفاق التعاون في مختلف المجالات بما يحقق مصالح القطاع الخاص في البلدين. من جانبه، قال سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان إن الزيارة الرسمية لدولة ناريندرا مودي رئيس وزراء جمهورية الهند الصديقة تمثل محطة مهمة في مسار العلاقات العُمانية- الهندية، وتعكس عمق الروابط التي تجمع البلدين منذ قرون طويلة من التعاون والتبادل التجاري والثقافي؛ حيث إن العلاقات بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند ليست علاقات شراكة فحسب؛ بل هي نموذج للتقارب الحضاري والإنساني والاقتصادي، وقد أثبتت السنوات الماضية أن هذه الشراكة تمتلك مقومات راسخة مكنتها من التوسع والنمو لتصبح الهند اليوم أحد أهم الشركاء التجاريين لسلطنة عُمان، ووجهة رئيسية للتعاون في مختلف القطاعات.

وأضاف سعادته أن الزيارة تفتح آفاقاً أرحب لمسارات التعاون المستقبلية، ولتعزز من فرص الشراكة في مجالات واسعة تشمل الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، والصناعات الدوائية، والتقنيات الرقمية، والأمن الغذائي، إلى جانب تنمية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من بناء شراكات مباشرة ومشاريع مشتركة بين الجانبين. وناقش الحوار واقع العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وتطور حجم التبادل التجاري والاستثمارات المشتركة، إلى جانب استعراض فرص التوسع في الشراكات القائمة، ودور الاتفاقيات الثنائية ومجالس الأعمال في تسهيل حركة التجارة والاستثمار. وكذلك فرص الاستثمار والشراكات الاستراتيجية. كما تم تسليط الضوء على أبرز فرص الاستثمار المتاحة أمام الشركات الهندية في سلطنة عُمان، مع التركيز على الحوافز والتسهيلات التي توفرها

البيئة الاستثمارية العُمانية، بالإضافة إلى تقديم عرض تقديمي حول «استثمر في عُمان» وعرض مرئي حول مناخ الاستثمار في الهند.

وشهد عقد جلستين رئيسيتين الأولى بعنوان «توسيع العلاقات التجارية بين عُمان والهند» شارك فيها سعادة الشيخ فيصل بن عبدالله الرواس رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان، وسعادة بانكاج كيمجي مستشار التجارة الخارجية والتعاون الدولي في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وفينكاتيش جندال نائب رئيس مجلس إدارة شركة جندال ستيل، والدكتورة سوتشيترا إيلا المؤسسة المشاركة والمديرة العامة لشركة بهارات بيوتيك إنترناشونال المحدودة، وأر موكوندان المدير العام والرئيس التنفيذي لشركة تانا للكمبيوترات المحدودة؛ حيث جرى التركيز على سبل تنمية التبادل التجاري والإمداد والتجارة البحرية، إضافة إلى إبراز دور الغرف التجارية ومجالس الأعمال في دعم التواصل المباشر بين الشركات العُمانية والهندية وبناء شراكات طويلة الأمد.

فيما عقدت الجلسة الثانية تحت عنوان «تعزيز الشراكة الاستثمارية العُمانية- الهندية» وتناولت الفرص الاستثمارية، وشارك فيها سعادة ابتسام بنت أحمد الفروجية وكيالة وزارة التجارة والصناعة

وترويج الاستثمار لترويج الاستثمار، وسعادة عزان بن قاسم البوسعيدي وكيل وزارة التراث والسياحة للسياحة، وراشد بن سلطان الهاشمي مدير أول صندوق عُمان المستقبل، ونيرمال ميندا رئيس مجلس إدارة مجموعة أونو ميندا والدكتور أنيش شاه، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة ماهيندرا؛ حيث تناولت الجلسة فرص توسيع الاستثمارات المشتركة، مع التركيز على القطاعات ذات الأولوية مثل الصناعة، والسياحة، والطاقة، والصناعات التحويلية. كما تناقش البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان وجمهورية الهند، والحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين، وأطر الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وجرى كذلك تسليط الضوء على المشاريع النوعية القابلة للاستثمار، وتعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة، بما يسهم في تحقيق قيمة مضافة مستدامة ودعم أهداف التنويع الاقتصادي في البلدين.

وتضمن الحوار جلسات لقاءات ثنائية تجمع أصحاب الأعمال والمستثمرين من سلطنة عُمان والهند؛ بهدف بحث فرص التعاون المشترك وبناء شراكات جديدة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

بحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع الهند واستعراض مميزات بيئة الاستثمار العمانية

اليوسف: العلاقات مع الهند تشهد تطوراً مستمراً وصولاً إلى التعاون الاقتصادي الاستراتيجي القائم

وزير التجارة الهندي: عُمان شريك موثوق للهند في المنطقة وتتمتع ببيئة استثمارية جاذبة

استعراض آليات دعم الشراكات المستقبلية بين البلدين

وفد «الصدّاقة العُمانية- الروسية» يبحث تعزيز التعاون الاستثمّاري والبرلماني

الروسي، جرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز التعاون البرلماني القائم بين الجانبين، وتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب التأكيد على أهمية تطوير آليات التنسيق والتواصل المؤسسي بين المجلسين. كما التقى الوفد بفلاديمير إيليتشيف نائب وزير التنمية الاقتصادية في الاتحاد الروسي، وتم بحث أوجه التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، وسبل تعزيز الشراكة بين الجهات المختصة في البلدين. والتقى الوفد أيضا بأزر ماميدوف النائب الأول للرئيس التنفيذي لصندوق الاستثمار المباشر الروسي، تم خلاله استعراض فرص التعاون الاقتصادي والاستثمّاري، وبحث آليات دعم الشراكات المستقبلية بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين سلطنة عُمان والاتحاد الروسي.



الزيارة كونستانتين كوستاشيف نائب رئيس مجلس الاتحاد في الجمعية الفيدرالية للاتحاد

بنت راشد الخايفية، والمكرمة المهندسة عزة بنت سليمان الإسماعيلية. والتقى الوفد خلال

موسكو- العُمانية

عقدت مجموعة الصداقة البرلمانية العُمانية- الروسية اجتماعًا مشتركًا، جرى خلاله استعراض العلاقات الثنائية، وتبادل الخبرات البرلمانية، وبحث مجالات التعاون المستقبلي بما يخدم المصالح المشتركة. جاء ذلك خلال الزيارة التي يقوم بها وفد مجموعة الصداقة البرلمانية العُمانية-الروسية بمجلس الدولة لمجلس الاتحاد في الجمعية الفيدرالية للاتحاد الروسي في إطار تعزيز علاقات التعاون البرلماني بين سلطنة عُمان والاتحاد الروسي. ترأس الوفد المكرم الدكتور ظافر بن عوض الشنفرى رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية مع روسيا الاتحادية بمجلس الدولة، وضم في عضويته كلاً من المكرم الدكتور حسين بن سليمان السالمي، والمكرمة الدكتورة روية



مسقط- العُمانية

الخارجية، خلال المقابلتين، بالسفيرين، متمنياً لهما التوفيق في أداء مهام عملهما، وللعلاقات الثنائية بين سلطنة عُمان وبلديهما المزيد من التقدم والنماء. حضر المقابلتين سعادة السفير نجيب بن يحيى البلوشي، رئيس دائرة المراسم بوزارة الخارجية، وسعادة السفير الشيخ فيصل بن عمر المرهون، رئيس الدائرة العربية بوزارة الخارجية، وعددٌ من المسؤولين.

تسلّم معالي السيد بدر بن حمد البوسعيدى، وزير الخارجية، أمس، نسخًا من أوراق اعتماد سعادة أحمد محمود أحمد الرويحي، سفير دولة فلسطين، وسعادة مجدي رمضان، سفير الجمهورية اللبنانية، المعيّنين لدى سلطنة عُمان. وقد رَحّب معالي السيد وزير

تدشين أول مختبر بحثي متنقل في الموارد الوراثية وعلوم الحياة



البحثة والقطاعين العام والخاص، بما يسهم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وشهد حفل التدشين تنظيم جلسة نقاشية متخصصة بعنوان «المختبرات البحثية ودورها العلمي والاقتصادي»، استعرضت أهمية المختبرات البحثية في دعم منظومة البحث العلمي والابتكار، من خلال تسليط الضوء على دورها في تعزيز البحث والتطوير، واستعراض الوضع الراهن للبنية المخبرية في سلطنة عُمان، وإبراز إسهامها الاقتصادي في تحويل مخرجات البحث العلمي إلى منتجات وخدمات ذات قيمة سوقية، إلى جانب مناقشة آفاق الشراكات بين المختبرات البحثية والقطاعين الحكومي والخاص، والتحديات والفرص المستقبلية المرتبطة بالتمويل والبنية التحتية والاستدامة والتعاون الدولي، وصولاً إلى تقديم رؤية مستقبلية لدور المختبرات البحثية في تحقيق مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠».

المختبرات المركزية، كما سيمكن الباحثين من الشروع في تحليل العينات مباشرة في مواقع جمعها، بما يضمن دقة النتائج وجودتها، ويعزز كفاءة الأبحاث الوراثية والبيئية، مؤكداً أن هذا المشروع يمثل نقلة نوعية في منظومة البحث العلمي الميداني في السلطنة. من جانبها، قالت موزة بنت محمد الخروصية رئيسة قسم المرافق البحثية بمركز موارد، إن المختبر المتنقل لا يقتصر دوره على الجوانب البحثية فحسب، بل يمتد ليشمل الدور التوعوي والمجتمعي من خلال مشاركته في الفعاليات العلمية والزيارات الميدانية للمدارس والجامعات، ونشر ثقافة الحفاظ على الموارد الوراثية وأهميتها البيئية والاقتصادية. وأكدت أن المختبر يُعد إضافة نوعية لمنظومة البحث العلمي في السلطنة، لما يسهم به في رفع كفاءة العمل المخبري، وتسريع وتيرة البحث العلمي، وتعزيز التكامل بين المؤسسات

وسلات الموارد الحيوانية البرية والمستأنسة، والموارد البحرية، والكائنات الدقيقة، والفطريات، وذلك دعماً لجهود الحفاظ والدراسة الوراثية. واستغرق تصميم المختبر وتجهيزه، إلى جانب توريد المركبة الحاضنة له ذات الدفع الرباعي، وتركيب الأجهزة الحديثة عليها، وإخضاعها لعدة مراحل من الاختبارات الفنية والتشغيلية، أكثر من ثلاثة أعوام. كما يتميز المختبر بقابليته للتطوير المستقبلي من خلال تحديث الأجهزة والتقنيات التي يضمها، بما يواكب المستجدات العلمية والتقنية في مجال

الموارد الوراثية وعلوم الحياة. ويُنفذ المركز حالياً مشاريع بحثية ميدانية في مختلف محافظات السلطنة، تشمل البنيات الجبلية، والوديان، والسهول، والصحاري، والشواطئ، إلى جانب دراسات متخصصة على الفطريات في محافظة ظفار والكائنات الدقيقة من مختلف مناطق عُمان، الأمر الذي يبرز الدور الحيوي للمختبر البحثي المتنقل في دعم هذه الأعمال وتسريع إنجازها.

وقال الدكتور محمد بن ناصر الجياني مدير مركز عُمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية «موارد» إن التنوع الجغرافي الغني الذي تزخر به سلطنة عُمان يتطلب أدوات بحثية مرنة قادرة على الوصول إلى مختلف البيئات الطبيعية.

وأوضح أن المختبر البحثي المتنقل سيسهم في تقليل فاقد العينات الناتج عن بُعد المسافات وطول الفترة الزمنية اللازمة لنقلها إلى

التي تفتقر إلى بنية مخبرية متقدمة، من خلال إجراء الفحوصات وتجهيز العينات ميدانياً، بما يسهم في تسريع أعمال البحث، ورفع كفاءة جمع العينات وحفظها بجودة عالية. وقد جُهّز المختبر بأحدث الأجهزة والتقنيات المخبرية، ويختص بإجراء الفحوصات وتجهيز عينات الموارد الوراثية النباتية والحيوانية والبحرية والميكروبية؛ بما يشمل بذور النباتات الطبية،

الدكتورة رحمة بنت إبراهيم المحروقية وزيرة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، بحضور عدد من المسؤولين وممثلي الجهات ذات العلاقة، إلى جانب نخبة من الباحثين وطلبة الجامعات والكليات والمدارس. ويُعد هذا المختبر مشروعاً وطنياً رائداً يهدف إلى إيصال الخدمات المخبرية المتخصصة إلى مختلف محافظات السلطنة، لا سيما المناطق

مسقط- الرؤية

دشنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ممثلة بمركز عُمان للموارد الوراثية الحيوانية والنباتية «موارد»، الأربعاء، مجمع الابتكار مسقط، أول مختبر بحثي متنقل من نوعه في مجال الموارد الوراثية وعلوم الحياة في سلطنة عُمان، وذلك تحت رعاية معالي الأستاذة



إعلان طرح مناقصات

تعلن الشركة العُمانية لنقل الكهرباء عن طرح المناقصات التالية:

رقم المناقصة	عنوان المناقصة	تاريخ الطرح	آخر موعد للحصول على مستندات المناقصة	آخر موعد لتقديم العطاءات	الدرجة	ثمن الوثيقة (شامل ضريبة القيمة المضافة (ار.ع.)
1	إنشاء محطة الخوير جهد 132/400 ك.ف وخطوط النقل المصاحبة لها جهد 400 ك.ف من محطة الخوير إلى محطة المسفاة	2025/12/18	2026/01/01	2026/01/27	الشركات المحلية والدولية العاملة في هذا المجال ولديها سجل تجاري ساري المفعول	2,625/-
2	إنشاء محطة المعيلة الصناعية جهد 132/400 ك.ف وخطوط النقل/الكابلات الأرضية المصاحبة لها جهد 400 ك.ف من محطة المعيلة الصناعية إلى محطة الجفنين	2025/12/18	2026/01/01	2026/01/27	الشركات المحلية والدولية العاملة في هذا المجال ولديها سجل تجاري ساري المفعول	2,625/-
3	توريد وتركيب عوازل سبيلكون بجهد 132 كيلو فولت لاستبدال عوازل شبكة ظفار	2025/12/18	2025/12/23	2025/12/30	الشركات المحلية العاملة في هذا المجال ولديها سجل تجاري ساري المفعول	2,625/-
4	عقد توريد وتركيب إطارات مركبات الشركة لمدة خمس سنوات (5 سنوات	2025/12/18	2026/01/01	2026/01/27	الشركات المحلية العاملة في هذا المجال ولديها سجل تجاري ساري المفعول	52/250

الاشتراك	يمكن للشركات والمؤسسات المتخصصة الحصول على مستندات المناقصة بعد تقديم الطلب عن طريق نظام التنافس الإلكتروني.
طريقة الشراء	من خلال نظام التنافس الإلكتروني.
الرسوم	مقابل دفع المبلغ المحدد أعلاه للنسخة الواحدة، لا ترد. (الدفع عن طريق التحويل البنكي)، تُغفى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دفع ثمن الوثيقة.
آخر موعد لاستفسارات	قبل (21) يوم من تاريخ آخر موعد لتقديم العطاءات.
تقديم العرض	يتم تسليم النسخة الأصلية فقط من الضمان البنكي للعطاء في الصندوق، أما العرض فيتم تسليمه من خلال نظام التنافس الإلكتروني.
الشروط والضمانات	• تحديد اسم صاحب العطاء أو ما يشير إليه على المظروف. • أن تكون العروض سارية المفعول لمدة لا تقل عن (90) يوماً من تاريخ تقديم العطاء. • إرفاق تأمين في صورة ضمان مصرفي من أحد البنوك العاملة في البلاد قدره (1%) من قيمة العطاء ساري لمدة (90) يوماً من تاريخ تقديم العطاء وعنواناً باسم الشركة العُمانية لنقل الكهرباء، تُغفى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تسليم الضمان المصرفي. • كل عطاء لا يتسوقي التأمين المطلوب لن ينظر فيه. • الشركة العُمانية لنقل الكهرباء غير مقيدة بقبول أقل العروض أو أي عطاء آخر.
العرض المقدم	يجب وضع الضمان البنكي للعطاء فقط في صندوق المناقصات رقم (1) بمبنى الشركة قبل الساعة ١١ صباحاً من التاريخ المحدد لتقديم العطاءات.
عنوان الشركة	عنوان الشركة: محافظة مسقط - الموالج رقم السكة 2153، مبنى رقم - 4230 تفاصيل التواصل: 91491551، 92217856، 93515198
البريد الإلكتروني	tenders@omangrid.com
الموقع الإلكتروني	www.omangrid.com/ link of E-Tendering System https://www.omangrid.com/en/Pages/Services.aspx

توافق على المواد محل الاختلاف بمشروع قانون «جرائم تقنية المعلومات»



المحال. وانتهت اللجنة إلى التوافق في جميع المواد محل الاختلاف بين المجلسين، وسُرفع تقريرها لمناقشته في الجلسة المشتركة بين مجلسي الدولة والشورى.

الشورى، والمختصين من أمانتيهما العامتين. وبلغ عدد المواد محل الاختلاف بين المجلسين بشأن مشروع القانون المحال ٤٢ مادة، وشمل هذا الاختلاف مواد في أصل مشروع القانون

مسقط- الرؤية

إعمالاً لحكم المادة (٤٩) من قانون مجلس عُمان الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٢١/٧)؛

عقدت اللجنة المشتركة بين مجلسي الدولة والشورى اجتماعاً مشتركاً لمناقشة المواد محل الاختلاف بين المجلسين بشأن مشروع قانون «مكافحة جرائم تقنية المعلومات» المُحال من مجلس الوزراء، وذلك بحضور المكرمين وأصحاب السعادة أعضاء المجلسين، والأمين العام لمجلس الدولة، والأمين العام لمجلس

جوخة الشكيلية رئيسة للشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي

الشبكات والهيئات المتخصصة، وتبادل الخبرات مع مؤسسات رائدة عالمياً. ويعكس هذا الاختيار الثقة الكبيرة التي تحظى بها سلطنة عُمان ممثلة في الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، كما يؤكد المكانة المرموقة التي وصلت إليها الكفاءات الوطنية في قيادة المبادرات الإقليمية والدولية، بما يسهم في تحقيق «رؤية عُمان ٢٠٤٠» التي تركز على بناء منظومة تعليمية متقدمة تدعم الابتكار والبحث العلمي. ويعد انتخاب سعادة الدكتورة جوخة الشكيلية رئيسة للشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي إنجازاً وطنياً يعكس التقدم الذي حققته سلطنة عُمان في مجال جودة التعليم العالي، ويؤكد التزامها الراسخ بتطبيق أفضل الممارسات الدولية في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، بما يسهم في بناء منظومة تعليمية تنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي.



د. جوخة بنت عبدالله الشكيلية

العالي، كما كان لها دور محوري في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، من خلال المشاركة الفاعلة في

أعلنت الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي انتخاب سعادة الدكتورة جوخة بنت عبدالله الشكيلية، الرئيسة التنفيذية للهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم، رئيسة للشبكة اعتباراً من الأول من يناير ٢٠٢٦ ولمدة أربع سنوات. ويأتي هذا الانتخاب تنويحاً لمسيرة مهنية حافلة بالإنجازات التي حققتها سعادة الدكتورة الرئيسة التنفيذية للهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم في مجال تطوير سياسات ومعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي؛ حيث أسهمت بشكل بارز في تعزيز مكانة سلطنة عُمان في المحافل الدولية من خلال تبني أفضل الممارسات العالمية في ضمان جودة التعليم



تحت رعاية الأمين العام للأمانة العامة للاحتفالات الوطنية

الإثنين.. انطلاق فعاليات «مهرجان صحار» بحفل مُبهر في المركز الترفيهي

صحار- الرؤية

تنطلق فعاليات مهرجان صحار الرابع، الإثنين الساعة السابعة مساءً، بحفل افتتاحي على المسرح الرئيسي بمركز صحار الترفيهي، تحت رعاية معالي الشيخ صباح بن حمدان السعدي الأمين العام للأمانة العامة للاحتفالات الوطنية، وبحضور عدد من أصحاب المعالي والسعادة ونخبة من الفنانين والإعلاميين والشخصيات البارزة.

ويأتي مهرجان صحار في نسخته الرابعة مبرزا لمختلف الجوانب الثقافية والترفيهية والسياحية والتراثية، ومدمجاً بفعاليات تتواكب مع التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي والابتكار العلمي، مؤكداً على الدور الذي تضطلع به

محافظة شمال الباطنة في تنشيط الحراك الثقافي والسياحي في سلطنة عُمان، بما يتخلله من فعاليات نوعية تستهدف مختلف أطياف المجتمع. ويعد المسرح الرئيسي بمركز صحار الترفيهي من أكبر المسارح في المحافظة إذ تبلغ الطاقة الاستيعابية لمدرجاته نحو ٧ آلاف شخص، مما يعكس الجاهزية العالية لاستقبال الزوار والمشاركين، حيث سيكون الدخول في يوم الافتتاح مجانيًا للجميع. ومن المنتظر أن يشهد حفل الافتتاح عرسًا فنيًا يُعبر عن الهوية العمانية بمشاركة عدد من الفنانين المحليين والخليجيين، إلى جانب فقرات إعلامية ثوابك الحدث وتغطيه بمستوى عالٍ من الاحترافية.



سباح بن حمدان السعدي

وقال سعادة محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة رئيس اللجنة الرئيسية لمهرجان صحار الرابع: “نرحب

أكدت مواصلة العمل لإصدار شهادات «الحلال» بالسلطنة

عُمان تشارك في اجتماعات «المنتدى الإسلامي

لجهات اعتماد الحلال»

مسقط- الرؤية

شاركت سلطنة عُمان- ممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، الدول الأعضاء في اجتماعات الجمعية العمومية الثالثة للمنتدى الإسلامي لجهات اعتماد الحلال (IFHAB)، التي استضافتها المملكة العربية السعودية مكة المكرمة، بمشاركة واسعة من الجهات المعنية باعتماد الحلال في الدول الإسلامية. ويهدف المنتدى إلى تحقيق إجماع الدول الإسلامية على آلية موحدة لاعتماد جهات تقويم المطابقة في مجالات الحلال، سواء على مستوى دول العالم الإسلامي أو على المستوى الدولي، بما يسهم في تسهيل التبادل التجاري بين الدول، ورفع كفاءة الجهات العاملة في هذا المجال، وضمان توفر منتجات وسلع وخدمات حلال موثوقة لمستهلكي الحلال حول العالم. ويضم المنتدى ٤ لجان رئيسية، هي: اللجنة التنفيذية، واللجنة الفنية، ولجنة الاعتراف المتبادل، واللجنة الإعلامية والتسويقية. ويعمل المنتدى، من خلال هذه اللجان، على إشراك الجهات والأجهزة المعنية بمجالات اعتماد الحلال لوضع متطلبات الحلال على المستوى العالمي، وتوحيد إجراءات أنشطة الاعتماد في الدول الإسلامية، وذلك عبر توفير منظومة للاعتراف المتبادل بين أجهزة الاعتماد في الدول الإسلامية في مجالات الحلال، وربطها بالمنظومة الدولية. وأوضح عماد بن خميس الشكيلي، مدير عام المواصفات والمقاييس، أن العمل بمنظومة الحلال في سلطنة عُمان بدأ منذ عام ٢٠٢٣م، وذلك بتعاون وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار مع الجهات الحكومية الأخرى، من خلال صدور القرار الوزاري رقم (٢٠١٣/٢١٨) القاضي بتشكيل



فريق عمل لإنشاء منظومة الحلال في سلطنة عُمان ودراسة المواضيع المتعلقة بها، برئاسة سعادة الدكتور وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة. وأشار إلى أن الفريق يعقد اجتماعات دورية لمتابعة تطور أعمال المنظومة والبنية الأساسية لآلية ومنظومة الحلال في سلطنة عُمان، بما يواكب التوجه العالمي للحلال، كما أنه تم لاحقاً تشكيل فريق فني من الجهات الحكومية ذات العلاقة، يعمل على دراسة التشريعات والقوانين المرتبطة بالمنتجات والخدمات الحلال. وأكد الشكيلي أن سلطنة عُمان، ممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، تعمل حالياً وبالتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة على إيجاد مسار سريع لإصدار شهادات الحلال في سلطنة عُمان، سيتم تطبيقه إلى حين اكتمال التشريعات والمطلوبات الأساسية الخاصة بمنتجات وخدمات الحلال ضمن منظومة الحلال في السلطنة.

من جانبه، أشار الدكتور سعيد بن سلطان البوسعيدي، مدير مكتب الاعتماد، إلى أن مشاركة الوزارة، ممثلة بمركز الاعتماد العُماني

مسقط- الرؤية

شاركت سلطنة عُمان، ممثلة بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، في أعمال الاجتماع الثالث عشر للجمعية العمومية للجهاز العربي للاعتماد (ARAC)، الذي عُقد بمكة المكرمة، وذلك تأكيداً على التزامها بدعم منظومة الاعتماد وتعزيز البنية الأساسية للجودة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقال عماد بن خميس الشكيلي مدير عام المواصفات والمقاييس، إن الاجتماع ناقش عدداً من الموضوعات المرتبطة بتطوير مجالات الاعتماد في الدول العربية، من بينها خطط العمل السنوية للجهاز، وسنّها تقارير وإنجازات لجانته خلال العام الجاري، إلى جانب متابعة برامج بناء القدرات وتطوير الممارسات الفنية لأجهزة ومراكز الاعتماد في الوطن العربي. وأشار إلى موافقة الأعضاء على الخطة الاستراتيجية للجهاز للسنوات الخمس المقبلة (٢٠٢٦ - ٢٠٣٠)، ومتابعة تنفيذ التوصيات وفق الجداول الزمنية المتتمدة.

وأوضح الدكتور سعيد بن سلطان البوسعيدي مدير مكتب الاعتماد، أن من أبرز مخرجات الاجتماع مناقشة والاتفاق على رفع ملف مركز الاعتماد العُماني (OMAC) عبر الجهاز العربي للاعتماد، بهدف الحصول على الاعتراف الدولي، معتبراً ذلك مكسباً نوعياً لسلطنة عُمان. وأكد أن هذا الاعتراف سيعزز دقة وموثوقية جهات تقويم المطابقة الحكومية والخاصة في السلطنة، بما يشمل مختبرات الفحص والمعايرة،

فعاليات متنوعة متواصلة حتى 31 يناير 2026

التي تثرى المشهد الثقافي والترفيهي في البلاد”. وسيشهد المهرجان في هذه النسخة مجموعة من الفعاليات المتنوعة كمتحف أمية الذي سيقدم تجربة تفاعلية للزوار عبر الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى القرية العمانية المتكاملة وفعاليات ترفيهية أخرى كمسابقة التصوير الضوئي ومسابقات سن جين وفعاليتي الطائرات الورقية والكارتنج والعديد من العروض الكرنفالية والحفلات الغنائية التي سيجيها فنانون محليون وخليجيون وعربيون وعالميون، فضلاً عن ما تتضمنه من أركان مخصصة للعائلات والأطفال والأسر المنتجة، مما سيجعله وجهة متكاملة لمختلف شرائح المجتمع، وتستمر فعاليات المهرجان حتى ٣١ يناير ٢٠٢٦.

«التجارة» ترفع ملف «مركز الاعتماد العُماني»

تمهيداً للحصول على الاعتراف الدولي



تم دمجهما في منظمة دولية جديدة هي المنظمة الدولية للاعتماد (GLOBAC)، والمقرر أن تباشر أعمالها مطلع عام ٢٠٢٦م. يشار إلى أن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار تبنت مشروع إنشاء مركز الاعتماد العُماني في عام ٢٠٢١م، حيث جرى إعداد خارطة طريق لتحديد الفجوات الفنية وتنفيذ حزمة من البرامج التدريبية في مجالات الاعتماد المختلفة، بمشاركة مختصين من الجهات الحكومية والخاصة، كما جرى تعزيز التعاون مع جهات تقويم المطابقة في السلطنة لتطبيق المواصفات الدولية ذات الصلة، وتوّجت هذه الجهود في نوفمبر ٢٠٢٥م بالاحتفال بحصول أول خمسة مختبرات فحص في سلطنة عُمان على الاعتماد من مركز الاعتماد العُماني، وفق المواصفة القياسية الدولية ISO/IEC ١٧٠٢٥.

والمختبرات الطبية، وجهات منح الشهادات في نظم الإدارة والمنتجات والحلال، إضافة إلى جهات التفتيش، كما سيسهم في دعم الصناعة الوطنية ورفع تنافسية المنتجات العُمانية في الأسواق العالمية، وتحسين مستوى البنية التحتية للجودة، بما ينعكس إيجاباً على تصنيف السلطنة في المؤشر العالمي للجودة الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO). وتُعد سلطنة عُمان من الأعضاء المؤسسين للجهاز العربي للاعتماد، حيث تعود عضويتها إلى عام ٢٠١١م. وتُعد الجهاز الجهة الوحيدة المخولة في المنطقة العربية باستقبال طلبات الاعتراف الدولي أو توسيع نطاقها وتنفيذ تقييمات النظراء، ورفعها إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة، وهي المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (ILAC) والمنتدى الدولي للاعتماد (IAF)، اللتان

نتائج مبشرة لتجربة زراعة الأرز في جنوب الشرقية

صور- بدر بن مراد البلوشي

أقامت المديرية العامة للثروة الزراعية والسّمكية وموارد المياه محافظة جنوب الشرقية فعالية «يوم الحقل لمحصول الأرز» بولاية صور، تحت رعاية سعادة طالب بن خميس البلوشي عضو مجلس الشورى ممثل ولاية صور، وحضور المهندس حمد بن راشد البريكي مدير عام المديرية العامة للثروة الزراعية والسّمكية وموارد المياه بجنوب الشرقية، وعدد من الضيوف من دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، إلى جانب جمع من المزارعين والمهتمين بالقطاع الزراعي. وألقى المهندس سعيد بن جمعة العري مدير دائرة الثروة الزراعية والسّمكية وموارد المياه بولاية صور، كلمة المديرية، أكد فيها أن إقامة هذه الفعالية تأتي في إطار توجهات الوزارة نحو دعم العلم والابتكار والتجارب الزراعية الحديثة، واختتمت الفعالية بجولة ميدانية إلى موقع المزرعة، أطلع خلالها الحضور على آلية حصاد محصول الأرز، ومرّاحل استخراجها بالشكل الطبيعي وتجهيزه للاستخدام الآدمي، في خطوة تعكس التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي.

المحاصيل الغذائية الأساسية والاستراتيجية على مستوى العالم، لما له من دور مهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، مشيداً بالجهود البحثية والعلمية التي تبذلها المديرية العامة للبحوث الزراعية، والتي أسهمت في دعم مثل هذه المبادرات النوعية. وشهدت الفعالية استعراض تجربة زراعة الأرز بولاية صور، التي قدّمها حمد بن سالم العلوي، صاحب المبادرة، حيث أوضح آلية زراعة المحصول والاستفادة من تربة السد كوسيلة حافظة للمياه، وما حقّقته التجربة من نتائج مشجعة، تعكس إمكانية التوسع في زراعة هذا المحصول وفق أسس علمية مستدامة. وتضمّن البرنامج مشاركة صاحب التجربة ناجحة من دولة الإمارات العربية المتحدة، استعرض خلالها خبراته في زراعة الأرز، مؤكداً أهمية تبادل الخبرات والتجارب بين الدول الشقيقة في تطوير الممارسات الزراعية الحديثة. واختتمت الفعالية بجولة ميدانية إلى موقع المزرعة، أطلع خلالها الحضور على آلية حصاد محصول الأرز، ومرّاحل استخراجها بالشكل الطبيعي وتجهيزه للاستخدام الآدمي، في خطوة تعكس التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي.



عدد المتقدمين أكثر من ٣٢٥ مشاركاً من مختلف القطاعات خضعوا جميعاً لعملية فرز وفق معايير محددة أسفرت عن قبول ١٠٥ مشاركين في النسخة الثانية من البرنامج. وخلال الحفل الختامي، جرى توزيع شهادات المشاركين وتكريم الجهة المنفذة حيث عبّر المشاركون عن تقديرهم للمحتوى التدريبي المقدم، وما وفّره من معرفة وخبرات عملية أسهمت في تطوير كفاءتهم المهنية وتعزيز جاهزيتهم العملية.

وأكد المهندس حمود بن سالم السعدي، النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عُمان ورئيس فرع الغرفة بمحافظة

رعى سعادة خالد بن سالم الغماري وكيل وزارة العمل لشؤون العمل، حفل ختام فعاليات النسخة الثانية من برنامج المدير المالي العُماني، الذي نظمه فرع غرفة تجارة وصناعة عُمان محافظة جنوب الباطنة، وبالتعاون مع معهد المحاسبين القانونيين بجمهورية الهند (ICAI)، وذلك بمقر كلية البيان، ومشاركة نخبة من الكوادر الوطنية العاملة في القطاعين العام والخاص في مجالات المالية والمحاسبة. ويهدف البرنامج إلى تأهيل الكوادر الوطنية في المجالات المالية والمحاسبية، وتعزيز مهاراتهم المهنية والعملية، وتمكينهم من تولي مناصب قيادية في المؤسسات إلى جانب رفع كفاءة الأداء المالي، ودعم ممارسات الحوكمة، وتحسين جودة اتخاذ القرار المالي بما يواكب متطلبات سوق العمل ويسهم في تطوير بيئة الأعمال.

وشهد البرنامج إقبالاً واسعاً من مختلف الجهات حيث شاركت فيه ٨٣ جهة، وبلغ



في انتظار المعجزة!

مدرين المكتومية

1

الفساد الذي لا يرى

خالد بن حمد الرواحي

2

المنديات والملقيات الفكرية
في الخليج

د. يوسف بن حمد البلوشي

3

علاقاتنا تحت أوامر
الشاشات الكفية

د. ذياب بن سالم العبري

4

المقالات الأكثر قراءة على الموقع الإلكتروني أمس

https://alroya.om/category/3 لقراءة جميع المقالات زوروا:



التحول الرقمي والبيانات لتحقيق «عُمان 2040»

سعيد ممدد راشد الكلباني

وهي المؤسسات التي تتعدى التبنّي إلى التقدم الملموس في نضج التحول الرقمي والاعتماد على البيانات والذكاء الاصطناعي، وتحقيق من ذلك قيمة فعلية قابلة للقياس من توظيف هذه التقنيات في اتخاذ القرار وتحسين الأداء المؤسسي. وعليه، ونحن نمضي نحو تحقيق «رؤية عُمان ٢٠٤٠» يجب التنبيه جيّداً من الخلط الخطير بين التحول الرقمي كإجراء تقني، وبين «الإدارة بالبيانات» كثقافة قيادية قائمة على تحويل البيانات إلى معرفة قابلة للتنفيذ وفهم الواقع وتوقع المستقبل وتقييم الخيارات قبل اعتمادها.

ويمكن القول إن التحول الرقمي يمنحنا السرعة ونحن في حاجتها، والإدارة بالبيانات تمنحنا الاتجاه، ولا ينبغي أن يغفل عن الأخيرة؛ لأن السرعة في الاتجاه الخاطئ ليست إنجاز إنما تسريع للفشل. ويرى الاقتصاد الحديث أن التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة الأخرى قنوات وأوعية ومحركات تسريع تشغيلية، وتكمن القيمة الحقيقية منها في البيانات التي تتدفق داخلها وتمنحها معناها وأثرها. ومن ذلك، فإن النظر إلى التحول الرقمي بوصفه غاية بحد ذاته يمثل قصور استراتيجي؛ وبخاصة إذا ما تعي المؤسسة بأن نتيجة التحول هي البيانات والتي تعتبر الأصل والقيمة لكل مؤسسة. من حيث الجمع والتنظيم والتنظيف والتخزين؛ لأن عملية استنتاج البيانات تتطلب ذلك وبدونه كأننا نقلل التقيد من الورق إلى الشاشات دون خلق قيمة مضافة حقيقية للمستفيد أو لصانع القرار. وتتسابق كثير من المؤسسات نحو اختزال البيانات في واجهة رسومية «لوحة القيادة» لعرض الأرقام كأداة معرفية تختزل الواقع المؤسسي في مؤشرات قابلة للرؤية والتفسير. ولكن، هل تؤدي هذه اللوحات دورها الاستراتيجي؟ لا أعلم عن واقعها ولا أملك بيانات حول ذلك، ولكن ينبغي ألا تغرق في «فخ العمليات» بالتركيز على الإجابة عن سؤال «كم؟» إنما تتعدى ذلك إلى لماذا؟ وإلى أين؟

لوحات القيادة التي تبني على إظهار الكميات والعمليات المنجزة تعتبر قاصرة؛ لأن الأصل في وجودها ليس الرصد التاريخي لما حدث ولا تعكس فلسفة الإدارة التقليدية بالتركيز على إدارة العمليات وإمّا تتعدى إلى الإدارة الحديثة القائمة على إدارة البيانات لكشف الاتجاه، وتحديد المسارات الصاعدة والهابطة، والتنبؤ بالأحداث قبل وقوعها.

وانطلاقاً من محور «الحكومة والأداء المؤسسي» في رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، فإنّه يتوجب إدراك أن الرؤية لن تتحقق بمجرد شراء أحدث الأنظمة التقنية وربطها ببعضها وهندسة عملياتها، إنما عندما تتحول المؤسسات من «مُشغّلين للأنظمة» إلى «صانع للقيمة». وهذا يعني الانتقال من مرحلة «التحول الرقمي» المعنوية بالتشغيل وتسهيل الإجراءات إلى مرحلة «الإدارة بالبيانات» التي تُعنى بالحكمة، واستشراف المستقبل، وتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي. ختاماً.. بالإيجاز والتشبيه، إن المسؤول الذي لا يتخذ قراره بناءً على تحليل دقيق للبيانات هو كمن يقود مركبته وعبناه معصوبتان وقيادته تعتمد على ذاكرته التي تحفظ الطريق سابقاً، أو يتنقل بتوجيه من مبصر مراقب يرى بعينه لا بعين القائد والواقع من البيانات في زمن تغيرت فيه كل الخرائط. إن البيانات هي البوصلة والضوء الكاشف الذي يزيل ضبابية المشهد وأيّ مشهد مهما كان مجاله ومستواه وتعقيده.

التحول الرقمي يمنحنا السرعة، لكن البيانات تمنحنا الاتجاه. والأتمتة تحرر الأيدي، لكن البيانات تحرر العقول. بهاتين العبارتين يمكن تلخيص الفارق الجوهرى بين ما مارسه اليوم من تحديث تقني متسارع، وما نحتاجه حقيقة وواقع فعلي من نضج إداري؛ وذلك لأنّ المشهد العالمي يظهر بوضوح أن واقعنا المعاصر لا يعاني من غياب أو بطء الأدوات، بقدر ما يعاني من ارتباط الاتجاه وربما غيابه. يشهد التحول الرقمي الحكومي في السلطنة تقدماً ملموساً بخطى تتسم بالثقة والرؤية الواضحة؛ حيث بلغ الأداء العام للبرنامج حوالي ٨٠٪ حتى مايو من ٢٠٢٥، وكجزء من البرنامج وصلت نسبة رقمته الخدمات الحكومية إلى ٧٤٪ منعكسة على تبسيط الإجراءات بنسبة وصلت ٩٦٪. وكتناجئ فعلية على التقدم تم إطلاق البوابة الموحدة للخدمات الحكومية الإلكترونية متضمنة ٣٠ خدمة رقمية جديدة. وهذه الأرقام وغيرها تضع السلطنة في موقع متقدم نسبياً على مستوى المنطقة من حيث وضوح الرؤية وجودة التخطيط وفعالية التنفيذ والتقييم.

غير أنّ التموّض المبشر تقنيّاً على أهميته يأتي في عاصفة الاقتصاد الرقمي المتسارع المثار القائم على لغة الأرقام النشطة التي لا تحابي أحداً، فإضرة واقفاً صارماً لا يمكن فيه تجاهل الدراسات والتقارير الإحصائية محلياً وعالمياً. وتشير دراسات متقاطعة لماكينزي وجارتر إلى أن المؤسسات التي تعتمد على البيانات في قراراتها الاستراتيجية تحقق معدلات إنتاجية أعلى بنسبة تتراوح بين ٥٪ و٦٠٪، مع احتمالية نمو أرباحها بأكثر من ٢٠٪ مقارنةً بغيرها التي تعتمد على الحدس أو الخبرة دون بيانات. وفي مقابل ذلك، إذا كان الاعتماد على البيانات يُحقّق الربح وسوؤها يؤدي للخسارة، فإن تجاهلها يكون أثره سلبياً مركباً بين تفويت فرص التحسين، ووضع المؤسسة في مسار محفوف بالمخاطر الخفية أو حتى الواضحة، ولكن غير مفهومه التكوين والحل.

من وجهة نظر شخصية مستتبطة من مناقشات وسياقات كثيرة تتلخص في أن البعض يتعامل مع التحول الرقمي بصفته مشروعاً متكاملاً يتكون من أنظمة مترابطة ومنصات وأتمتة. لكن، ماذا بعد هذا المشروع؟ وهل التحول الرقمي غاية؟! الحقيقة التي لا ينبغي إغفالها هي أن التحول الرقمي أداة تمكينية، تبدأ برقمنة العمليات ولا تنتهي هناك؛ لأن أثرها الحقيقي يتحقق عند الانتقال إلى رقمنة القرار ونماذج العمل؛ فالقيمة لا تنشأ من الأتمتة ذاتها، وإمّا من القرارات التي تبني على البيانات التي أفرزتها هذه الأتمتة. ورغم تبني بعض المؤسسات للتحول الرقمي وقطعها لشروط طويل فيه بمبادرات مليونية، إلّا أن التحول وقع في تحدي قيمة الأثر الذي تتلخص نتيجته في غياب توظيف البيانات في قرارات تصنع الفرق الفعلي على مستوى الأفراد والكفاءة وجودة الأداء؛ وذلك عادة عائد إلى انحصار التوجه في التفكير التشغيلي الذي يركز على سرعة الإنجاز وكفاءة التنفيذ، دون الانتقال إلى تفكير استراتيجي يبحث عن المعنى وتحديد الاتجاه. وعند هذا يتحول التحول الرقمي من أداة تمكينية إلى غاية بحد ذاته، وتضيق في جنبات ذلك حقيقته ودوره الجوهرى. وفي ذات السياق، ولكن من منظور الضبط وتمكين التحول الرقمي وتعظيم فائدته هو حل المشكلات، فإنّ الأمل الذي ننشده ولا يتحول مؤسساً لتأنيلاً ما يعرف بالرواد الرقميين (Digital Vanguard)

آفاق واعدة للتعاون الاقتصادي العماني الهندي

المهارات، والزراعة والقطاعات المرتبطة بها، وبين عُرفة تجارة وصناعة عُمان واتحاد الصناعات الهندية. إنّ من شأن هذه المذكرات أن تعزز التعاون والاستثمار بين البلدين في القطاعات الواعدة، في ظل جاهزية بيئة الاستثمار في عُمان وما توفره المناطق الاقتصادية من حوافز تنافسية وخدمات متكاملة للمستثمرين.

الرؤية

الأجنبي المباشر المتدفق إلى السلطنة، وضمن الزيارة التي يقوم بها رئيس الوزراء الهندي حالياً إلى عُمان، جرى توقيع وثيقة الرؤية البحرية المشتركة وبرنامج تنفيذي للتعاون في زراعة الدخن والابتكار في الصناعات الغذائية والزراعية، وع مذكرات تفاهم للتعاون في مجالات التراث البحري والمتاحف، والبحث العلمي والابتكار وتنمية

ومنظمة بين الموانئ العُمانية والموانئ الهندية، الأمر الذي يرسخ مكانة عُمان كمركز إقليمي ريادي يربط الهند بالأسواق العالمية. وتجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين في النصف الأول من العام الجاري مليار ريال، كما أن الهند تعد سادس أكبر شريك تجاري لعُمان، وفي المرتبة العاشرة في حجم الاستثمار

تتميز العلاقات العُمانية الهندية بنموها المتصاعد على كافة المستويات وخاصة في قطاعات التجارة والاقتصاد والاستثمار، إذ انعكس ذلك على مستويات التبادل التجاري التي حققت قفزة نوعية في السنوات الأخيرة. ولقد عزز هذا النمو الجهود العمانية المبذولة لتطوير القطاع اللوجستي وإطلاق خطوط شحن بحرية مباشرة

الآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي الجريدة وإنما عن وجهة نظر كاتبها

قطاع يسمع ليفهم



reem@alroya.info

ريم الحامدية

التنوع ليس خياراً مَوْجَلاً، بل مساراً لا عودة عنه. وما بين الصوامع والمصانع، تتدفق الأفكار مع المواد الخام، وتتحول المخططات إلى منتجات، والأيدي العُمانية تصنع ما يمكن أن يكون حلقة في سلسلة عالمية. كل آلة، وكل قطرة عرق على جبين العامل، وكل منتج يحمل معه رسالة بأن الصناعة ليست مجرد إنتاج؛ بل ثقافة عمل، وفكر، وطموح.

إن ما نشهده اليوم من عو في الناتج الصناعي ليس رقفاً عابراً في بيان اقتصادي بل علامة نضج لمسار طويل، ودليل على أن الرهان على الصناعة بدأ يؤتي ثماره.

أن تتوسع القاعدة الإنتاجية، وأن تُفتتح مصانع جديدة، وأن تتدفق استثمارات مئآت الملايين، فذلك يعني أن القطاع الصناعي لم يعد وعداً يُسدول، بل واقعاً يتشكل على الأرض بقوة.

هذه ليست طفرة عابرة؛ بل نتيجة مسار اختار أن يكون أقل صخباً وأكثر عمقاً. مسارٌ بنى تشريعات، وطوّر بيئات عمل، وهيئاً أرضاً قادرة على استقبال الصناعة لا كضيف مؤقت؛ بل كجزء أصيل من الاقتصاد الوطني. المشهد الصناعي اليوم يُحكي الحلم القديم

لم تُراهن عُمان يوماً على الضجيج؛ بل راهنت على العمل، وحين بدأ السؤال الكبير يُطرح: ماذا بعد النطق؟ لم تكن الإجابة خطاباً، كانت مصنعاً يُفتح، ومنتجاً يُجرّب، وإبaidي تعلم كيف تحول الفكرة إلى قيمة.

هكذا دخل القطاع الصناعي المشهد، لا كخيار إضافي؛ بل كضرورة وطنية، وكخط الدفاع الأول عن اقتصاد يُريد أن يعيش أطول من مورد واحد، وأوسع من لحظة رخاء. الصناعة هنا ليست رفاهية تنموية، ولا زينة تُعلق على تقارير الإنجاز، هي اختار يومياً لقدرة سلطنة عُمان على التحول، وقدرة الإنسان العُماني على أن يكون جزءاً من هذا التحول، لا متفرجاً عليه.

في المصانع العُمانية، لا تُصهر المعادن فقط؛ بل تُصهر الأسئلة الثقيلة كيف نخلق قيمة حقيقية؟ كيف تُنافس دون أن نفقد هويتنا؟ وكيف نبني اقتصاداً يُسبهننا، لا يُستنسخ من غرنا؟

من المناطق الصناعية الواعدة، إلى خطوط الإنتاج التي لا تعرف التوقف، يتشكل مشهد مختلف عن الصورة التقليدية للاقتصاد الريعي، مشهد يتقدم بهدوء محسوب، لكنه يتقدم بثبات، مدفوعاً بإيمانٍ متزايد بأن

الاقتصاد الهندي في سطور

ناجي بن جمعة البلوشي



التقني، والبحث العلمي، أدى ذلك إلى نشوء منظومة متكاملة للشركات الناشئة تُعد من بين الأكبر عالمياً، وأسهم في تعزيز التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة. كما مكّن التحول الرقمي الواسع النطاق من تحسين كفاءة الإدارة الاقتصادية، وتوسيع الشمول المالي، وربط ملايين المواطنين بالاقتصاد الرسمي.

وبهذه الخطوات شكل القطاع الخدمي نحو ٥٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يعمل به نحو ١٨٢ مليون شخص تقريباً، وهو محرك رئيسي للوظائف والدخل، كما إن قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات المرتبطة به يسهم بشكل كبير في الصادرات ويُقدّر إيراداته بما يقارب ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، مع نمو مطرد في الوظائف. ناهيك عن قطاعي الزراعة والصناعة اللذين يعمل بهما حوالي ٢٨٨ مليون و١٥٠ مليون إنسان على التوالي. ونظراً لأن القوة الاقتصادية للهند تبدأ من كتلتها السكانية الهائلة التي تجاوزت ١.٤ مليار نسمة، وهي كتلة لا تمثل عبئاً ديموغرافياً بقدر ما تشكل رصيداً استراتيجياً، نظراً لكون نسبة كبيرة منها في سن العمل والإنتاج. وقد أسهم هذا الواقع في خلق سوق داخلية واسعة ذات قدرة استهلاكية مرتفعة، وفرت قاعدة صلبة للنمو

تفاعل عوامل ديموغرافية استثنائية، وإصلاحات اقتصادية عميقة، وقدرة متنامية على توظيف المعرفة والابتكار في خدمة التنمية، ما يجعل الهند مرشحة بجديّة لتكون قطباً عالمياً جديداً في القرن الحادي والعشرين؛ حيث يُقدّر الناتج المحلي الإجمالي الهندي حالياً بحوالي ٤,٣ تريليون دولار، وقد تضاعف أكثر من مرتين خلال عقد واحد فقط، بفضل تنوع الهيكل القطاعي للاقتصاد الهندي؛ حيث يتميز ببنية قطاعية متوازنة نسبياً، تجمع بين الزراعة والصناعة والخدمات، مع بروز قطاع الخدمات بوصفه المحرك الرئيسي للنمو.

الهند تحولت إلى مركز عالمي لتكنولوجيا المعلومات والبرمجيات والخدمات الرقمية، مستفيدة من وفرة الكفاءات البشرية ذات التأهيل العالي والتكلفة التنافسية. كما شهد القطاع الصناعي توسعاً ملحوظاً في مجالات استراتيجية مثل الصناعات الدوائية، وتكنولوجيا الفضاء، وصناعة السيارات، والطاقة المتجددة، مدعوماً بمبادرات حكومية طموحة أبرزها «اصنع في الهند»، التي تهدف إلى تحويل البلاد إلى منصة صناعية عالمية.

ويحتل الابتكار والتقدم التكنولوجي موقعاً محورياً في مسار الصعود الهندي؛ حيث استثمرت الدولة بشكل مكثف في البنية التحتية الرقمية، والتعليم

يُحسّل الاقتصاد الهندي اليوم نموذجاً استثنائياً في التحول الاقتصادي العالمي، ليس فقط باعتباره أحد أسرع الاقتصادات نمواً؛ بل بوصفه قوة متكاملة قادرة على إحداث تأثير عميق في بنية الاقتصاد الدولي.

وفي خضم تباطؤ النمو العالمي، تبرز الهند بوصفها المحرك الأبرز للنمو في العالم؛ حيث تؤكد المؤسسات الدولية هذا الأداء الاستثنائي؛ فقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي إلى نحو ٦,٦٪ في العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦؛ مما يُعزز مكانة الهند كسرع الاقتصادات الكبرى نمواً في العالم رغم التحديات الخارجية، كونها مدعومة بعوامل هيكلية قوية تتمثل في قاعدة سكانية ضخمة، وسوق داخلي واسع، وقدرة متزايدة على المنافسة في مجالات التكنولوجيا والتصنيع والخدمات. وفي السنوات الأخيرة، حافظت الهند على معدلات نمو مرتفعة مقارنة مع الاقتصادات الكبرى. وقد غمأ الناتج المحلي الإجمالي الهندي بنسبة ٨,٢٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، متجاوزاً توقعات المحللين ومبرهنًا على مرونة الاقتصاد في مواجهة التحديات العالمية مثل السياسات التجارية الحمائية. ويستند هذا الانطلاق الفعلي للاقتصاد الهندي على

بدء المرحلة التشغيلية لبرنامج «لدائن»

باستثمارات 40 مليون ريال.. «أوكيو» تفتتح 9 مصانع ضمن «لدائن» في «صهار الصناعية»

صهار- ريم الحامدية

أطلقت أوكيو، المجموعة العالمية للاستثمار في قطاع الطاقة، أمس الأربعاء، المرحلة التشغيلية من مشروعات برنامج «لدائن» للصناعات البلاستيكية، وذلك خلال حفل افتتاح أقامته تحت رعاية معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

ويجسّد هذا التدشين دخول تسعة مصانع حيز الإنتاج الفعلي، في محطة تعكس تقدّم المحقّق في مسار توطيّن الصناعات التحويلية وتعزيز موقع سلطنة عُمان كمركز صناعي متمّام بما ينسجم مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

ويُعَدّ برنامج «لدائن» للصناعات البلاستيكية الأول من نوعه في سلطنة عُمان، إذ يوفّر إطارًا وطنيًا متكاملًا يربط بين إنتاج البوليمر في المجمّعات الصناعية لأوكيو، وبين الصناعات التحويلية عبر المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة. ويرتكز البرنامج على تحويل البوليمر المنتجة محليًا إلى منتجات نهائية عالية القيمة المضافة، بما يدعم سياسات التنويع الاقتصادي، ويحفّز نمو القطاع الخاص، ويسهم في بناء منظومة صناعية قادرة على المنافسة إقليميًا وعالميًا.

استثمارات متنوعة

وتبلغ القيمة الاستثمارية لمشروعات البرنامج في مرحلته الحالية نحو ٤٠ مليون ريال عُمانِي، من بينها ٢١ مليون ريال عُمانِي استثمارات محلية و١٩ مليون ريال عُمانِي استثمارات أجنبية مباشرة، في نموذج يعكس الشراكة بين رأس المال الوطني والدولي. ومن المتوقّع أن توفّر هذه المشروعات ما يقرب من ٤٣٥ فرصة عمل مباشرة إضافة إلى مئات الفرص غير المباشرة عبر سلاسل الإمداد والخدمات المرتبطة بالصناعات البلاستيكية. مع فتح مجال أوسع أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدخول في سلاسل القيمة الصناعية وتعزيز قدراتها التنافسية.

وقال أشرف بن حمد المعمرى، الرئيس التنفيذي لمجموعة أوكيو خلال حفل الافتتاح: «يمثّل برنامج لدائن للصناعات البلاستيكية ترجمة عملية لطموحات رؤية عُمان ٢٠٤٠ في مجال التنويع الاقتصادي وبناء قطاع صناعي قائم على تعظيم القيمة المحلية المضافة. فمن خلال هذا البرنامج نربط بين موارِنا الوطنية في صناعة البوليمر وبين منظومة صناعات تحويلية قادرة على توفير فرص عمل مستدامة وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستقطاب رؤوس أموال واستثمارات طويلة الأمد».

وأضاف أن «التكامل بين أوكيو والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة و«مدائن» ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والشركاء الصناعيين ضمن برنامج «لدائن» يعكس نموذجًا عمليًا للشراكة بين القطاعين العام والخاص في بناء سلاسل قيمة جديدة تعتمد على الابتكار والتنافسية، وتفتح آفاقًا أوسع أمام سلطنة عُمان لتعزيز حضورها في الأسواق الإقليمية والعالمية».

مزايا استراتيجية



الجودة تحقّق الاكتفاء الذاتي لعمّان وتفتح آفاقًا جديدة للتصدير.

مشروع صناعي ضخم

من جهته، قال الشيخ جمال بن عبدالله بن محمد الهنائي مدير عام التجارة والصناعة وترويج الاستثمار محافظة شمال الباطنة إن «لدائن» مشروع صناعي ضخم، تبلغ استثماراته الإجمالية نحو ٨٥ مليون ريال عُمانِي، ويمثّل إحدى الركائز الأساسية ضمن مساعي سلطنة عُمان لتعزيز التنويع الاقتصادي وبناء صناعات تحويلية ذات قيمة مضافة عالية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وأكدت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، بالتكامل مع دور المنطقة الاقتصادية، التزامها الكامل بتوفير البيئة التشريعية والتنظيمية المحفّزة، وتسهيل الإجراءات، وجذب الاستثمارات السريعة التي تسهم في توطيّن الصناعات ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني. ويأتي هذا المشروع ثمرةً للتعاون الاستراتيجي البناء مع مجموعة أوكيو بصفتها شريكًا وطنيًا محوريًا، وبالشراكة مع نخبة من الشركات المحلية والأجنبية، بما يعكس ثقة المستثمرين في مناخ الأعمال بالسلطنة، وقدرتها على استقطاب الاستثمارات الصناعية المتقدمة. ومن المتوقع أن يسهم هذا المشروع في تعزيز سلاسل القيمة للصناعات البلاستيكية، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل نوعية، إلى جانب دعم الصادرات غير النفطية، وتحفيز الابتكار ونقل المعرفة والخبرات الصناعية. وأكدت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن مثل هذه المشاريع الاستراتيجية تُشكّل لبنات أساسية في بناء اقتصاد مستدام ومتنوع، وتعكس توجهات السلطنة نحو تعظيم الاستفادة من مواردها، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني والمجتمع على المدى الطويل.



خلال ترتيبات شراء طويلة الأجل لعدد من المنتجات النهائية.

المرحلة الأولى

وتضمّ المرحلة الأولى من البرنامج منشآت صناعية رائدة تحتضنها مدينة صُهار الصناعية، لتكون باكورة مشاريعه. وتشمل هذه المنشآت: مشروع «ملي بوند ميتال»، وهو استثمارٌ صيني هندي بقيمة ٨,٥ مليون ريال عُمانِي، يُعنى بتصنيع حلول بوليمرية متقدمة مقاومة للحرارة وحامية للأسطح، كأول مبادرة من نوعها على مستوى المنطقة. كما تضمّ مشروع مدائن للبلاستيك التابع لشركة مابكو العُمانية، أول مُنتج محلي لأكياس التعبئة والتغليف في عُمان. كما شملت المشاريع منطقة فلج العوهي، متمثلة في مجموعة المرونة العالمية السعودية، بعد اندماجها مع شركتين محليتين لتلبية الطلب الإقليمي المتزايد على حلول البلاستيك المتنوعة، إلى جانب شركة البلاستيك الذهبي التي وسعت عملياتها من دولة فلسطين لإنتاج المستلزمات البلاستيكية للأدوات المنزلية. وفي منطقة صُهار الحرة يبرز مشروع «ماك صهار» للصناعات الكيماوية، المخصص لإنتاج البوليمرات الهندسية الموجهة للأسواق العالمية، والمنفّذ من قبل شركة ماك الألمانية.

أما في المنطقة الحرة بصلالة، فيأتي مشروع «ماي باك للبلاستيك»، وهو استثمار تركي متخصص في تصنيع منتجات تغليف الألبان

والمواد الغذائية لتغطية احتياجات السوقين المحلي والإقليمي، إلى جانب توسع عدة مشاريع محلية، منها شركة القمة عبر الخليج في مجال تصنيع وتغليف الأقمشة والرعاية الصحية، وشركة زادي للصناعات البلاستيكية لإنتاج أكياس التغليف المنسوجة. وضمن «مدائن»، شهدت الاتفاقيات توسعة مشروع عُمان للصناعات البلاستيكية في منطقة الرسيل الصناعية بقيمة ٥,٥ مليون ريال عُمانِي، إضافة إلى توسعة شركة الفليج للبلاستيك في مجال صناعة التعبئة والتغليف. وتُغطّي محفظة البرنامج نطاقًا واسعًا من القطاعات، يشمل حلول البوليمر عالية الأداء، والمركبات الهندسية المتقدمة والماسر باتش الطبية غير المنسوجة وتغليف الأغذية وعبوات زيوت التشحيم وتطبيقات البولي بروبيلين المنسوج، بما يؤسس لقاعدة صناعية تحويلية متعددة الاستخدامات تخدم قطاعات الصناعة والرعاية الصحية والمواد الغذائية والخدمات اللوجستية ويعزز حضور سلطنة عُمان في سلاسل القيمة الإقليمية لهذه الصناعات. ومن المتوقع أن يسهم برنامج «لدائن» في ترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمنصة صناعات تحويلية متقدمة ورافعة لبناء إمكانات وطنية قادرة على المنافسة عالميًا؛ حيث يوفّر منظومة متكاملة تدعم توطيّن الصناعات التحويلية وتزيد القيمة المضافة من البوليمرات المنتجة محليًا بتحويلها إلى منتجات نهائية عالية

16 % نموًا مُركَّبًا في الصادرات عبر الموانئ العُمانية

قفزة نوعية في التبادل التجاري بين عُمان والهند.. والحلول اللوجستية تعزز صادرات السلطنة

مسقط- العُمانية

أعلنت مجموعة أسياڤ تحقيق قفزات نوعية في مستويات التبادل التجاري بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٤. وتأتي هذه النتائج ترجمةً مباشرةً للجهود الاستراتيجية والمبادرات اللوجستية النوعية التي أطلقتها المجموعة عبر شبكة أصولها المتكاملة لتعزيز الحركة التجارية البينية وتسهيل تدفق السلع بين البلدين. وأظهرت المؤشرات الإحصائية التي نشرتها أسياڤ نموًا مطردًا يعكس الكفاءة التشغيلية لمسارات الشحن البحري المباشرة، حيث سجلت الواردات الهندية المباشرة عبر الموانئ العُمانية معدل نمو سنوي مركب بلغ ١٩,٨ بالمائة فيما حققت الصادرات العُمانية إلى الهند عبر الموانئ العُمانية نموًا سنويًا مركبًا بنسبة ١٦ بالمائة. كما ارتفعت نسبة الاستيراد المباشرة من



أسياڤ خلال العام الماضي. وجرى تفعيل دور ميناء خزان البري لتسهيل عمليات الاستيراد المباشر للمجتمع التجاري العُمانِي عبر توفير حلول الشحن الجزئي المباشر من الهند، بما يسهم في تسريع وصول البضائع ويعزز حركة التجارة الداخلية والخارجية. وتعمل مجموعة أسياڤ على تسخير كافة أصولها اللوجستية، بما في ذلك الموانئ البحرية، والنقل البحري والمناطق الحرة والاقتصادية، والحلول اللوجستية، وسلاسل التبريد، لتسهيل التجارة المباشرة عبر الموانئ العُمانية ودعم نمو التبادل التجاري بين البلدين الصديقين. ويسهم هذا التوجه بفاعلية في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ لتعزيز التنويع الاقتصادي، وتوسيع الشراكات التجارية الاستراتيجية، وترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي ريادي يربط الهند بالأسواق العالمية.

اللوجستية النوعية التي نفذتها أسياڤ لتعزيز مرونة وكفاءة سلاسل الإمداد، شملت إطلاق خطوط شحن بحرية مباشرة ومنتظمة بين الموانئ العُمانية (صهار، الدقم، صلالة) والموانئ الهندية (موندرا، نافا شيفا، هزيرا، جواهر لال نهرو) التي أسهمت في تقليص زمن الشحن وخفض التكاليف، مما عزز تنافسية وجاذبية التجارة المباشرة بين البلدين. كما قامت المجموعة بتأسيس مراكز للتجميع الدولي وإدارة أوامر الشراء الموحد في جمهورية الهند وذلك من خلال مركزها الرئيس في (ميناء نافا شيفا) ومراكزها الفرعية في (تشيناي، أحمد آباد، مومباي، دلهي، بنغالور) بهدف تقديم حلول لوجستية متكاملة وفعالة لتنظيم سلاسل الإمداد وتوحيد أوامر الشراء، مستفيدة من شبكة أصولها الدولية، وذلك بعد عملية الاستحواذ التي نفذتها

الاستراتيجيين من الخطوط الملاحية العالمية.

ويُعزّز هذا النمو إلى حزمة من المبادرات

اعتماد المجتمعين التجاريين العُمانِي والهندي على قنوات الشحن المباشرة التي توفرها أسياڤ بالتعاون مع شركائها

الهند إلى سلطنة عُمان بشكل لافت من ٧٥ بالمائة في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٨٨ بالمائة في عام ٢٠٢٤، مما يؤكد تزايد

مع نظرة مستقبلية مستقرة

رفع تصنيف «تنمية طاقة عُمان» إلى مستوى الجدارة الاستثمارية «BBB-»

مسقط - الرؤية

رفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف شركة تنمية طاقة عُمان إلى مستوى الجدارة الاستثمارية عند «BBB-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك عقب رفع التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عُمان إلى المستوى نفسه. وأكدت الوكالة في تقريرها الإبقاء على تصنيف الملف الائتماني المستقل للشركة عند مستوى «+bbb» مستندةً إلى حجم عمليات الشركة في قطاعي النفط والغاز، واستقرار تدفقاتها النقدية المدعومة بعقود بيع الغاز، إلى جانب مرونة العوائد الحكومية، وسياسة توزيعات الأرباح المنضبطة، وانخفاض مستويات المديونية. وبهذا التصنيف، تنضم شركة تنمية طاقة



عُمان إلى فئة الشركات الحاصلة على تصنيف ائتماني استثماري من وكالتي فيتش وستاندرد آند بورز، بعد أن كانت الأخيرة قد رفعت تصنيف الشركة إلى «BBB-» في سبتمبر ٢٠٢٤م. ويعكس هذا الإنجاز التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية للشركة، ومتانة مركزها المالي، كما يُسهم التصنيف الائتماني الاستثماري في تعزيز قاعدة المستثمرين، ورفع قدرة الشركة على الوصول إلى مصادر تمويل بشروط تنافسية، مما يدعم تمويل العمليات التشغيلية وخطط النمو المستقبلية، ويعزز دور الشركة في تحقيق مستهدفات تطوير قطاع الطاقة في سلطنة عُمان.

وقال سلطان بن علي المعمرى، الرئيس المالي لشركة تنمية طاقة عُمان: «يمثل حصول الشركة على تصنيف الجدارة الاستثمارية من

وكالتي دوليتين رائدتين خطوة محورية تعزز قدرتها على الوصول إلى أسواق رأس المال بشروط تمويل تنافسية، وتدعم جاذبيتها كشريك استثماري موثوق، وننظر إلى ترقية تصنيف الشركة إلى «BBB-» في سبتمبر ٢٠٢٤م. وتصنيفنا من وكالة فيتش بوصفها تأكيداً على الاتفاق الإيجابية للأداء المالي والتشغيلي لكل من سلطنة عُمان وشركة تنمية طاقة عُمان. ومنذ تأسيسها، تضطلع شركة تنمية طاقة عُمان بدور محوري في تعزيز منظومة الطاقة الوطنية بما يتسم بالمرونة والاستدامة التجارية، ومن خلال تنفيذ عملياتها بكفاءة، والالتزام بالاستثمار المنضبط، وتعزيز التكامل عبر سلسلة القيمة، أسهمت الشركة في نمو مستويات الإنتاج، وتعزيز أمن الطاقة، وضمان استمرار القطاع في توليد قيمة اقتصادية طويلة الأمد للسلطنة.

بنك مسقط يشارك في النسخة الثامنة من «مهرجان مسقط للمأكولات»



مسقط - الرؤية

وإدارة الميزانية الشخصية، في تجربة تعليمية تجمع بين الفائدة والمتعة، إضافة إلى ذلك، وفّر البنك لأول ١٠٠٠ مشارك من حاملي بطاقة فلوسي للخصم المباشر فرصة دخول مجانية إلى المهرجان، في خطوة تهدف إلى تشجيع الأطفال وأسرهم على حضور الفعالية والاستفادة من الأنشطة التعليمية والتفاعلية.

وتعدّ بطاقة الخصم «فلوسي» أحد الحلول المصرفية التي أطلقها البنك خصيصاً للأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و١٧ سنة، وتأتي بعد سحب يومي قدره ٥٠ ريالاً عمانياً لكل معاملة وحده شهري قدره ٢٠٠ ريالاً عماني

عند الدفع باستخدام نقاط البيع (PoS) وأيضاً الشراء عبر الإنترنت والسحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي. وقال صالح بن محمد المعيني، نائب مدير عام فروع محافظة مسقط ببنك مسقط، إن البنك يولي أهمية كبيرة للمشاركة في مثل هذه الفعاليات التي تمثل جزءاً من التزامه بتعريف الزبائن على مختلف الخدمات والبرامج التي يقدمها، مشيراً إلى أن البنك حرص على أن يكون جزءاً من مهرجان مسقط للمأكولات لاستقطاب أعداد كبيرة من الزوار للاستفادة من هذه الخدمات والاستمتاع بالأنشطة الترفيهية المتنوعة.

شارك بنك مسقط - المؤسسة المالية الرائدة في سلطنة عُمان - في النسخة الثامنة من مهرجان مسقط للمأكولات، والذي أقيم في الجمعية العمانية للسيارات محافظة مسقط، وذلك في عطلة نهاية الأسبوع خلال الفترتين من ٦-٤ و ١١-١٣ من ديسمبر الجاري.

وتضمن ركن البنك في الفعالية مجموعة من الألعاب التفاعلية والأنشطة التوعوية الممتعة، التي تستهدف مختلف فئات المجتمع، وتتمحور حول مواضيع متنوعة عن الثقافة المالية مثل مفاهيم الادخار، والإنفاق،

مسقط - الرؤية

أصدر بنك العز الإسلامي تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٤، والذي يعكس تفانيه الدؤوب للعمل بمبادئ الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومواءمة أعماله مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ويستعرض التقرير التقدم الذي أحرزه البنك في دمج مفاهيم الاستدامة ضمن استراتيجيته وعملياته وأطر الحوكمة، بما ينسجم مع مبادئ الصيرفة الإسلامية ويؤكد على الدور المحوري الذي يلعبه البنك في دعم المبادرات الوطنية مثل رؤية «عُمان ٢٠٤٠». وتتمحور رؤية البنك ورسالته في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية حول بناء مستقبل مُستدام من خلال ممارسات مصرفية مسؤولة. ويطمح البنك إلى قيادة القطاع المصرفي من خلال تقديم حلول مبتكرة تعزز الحوكمة الرشيدة، والرفاه الاجتماعي، والاستدامة البيئية، بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة للعملاء والمجتمع ككل. ويواصل البنك، عبر مبادرات التمويل المسؤول والأخلاقي، والإدارة البيئية

الرشيدة، والتوعية المالية، والشمول المالي، وتطوير الموظفين، والمشاركة المجتمعية، دعم النمو الاقتصادي المستدام، مع إحداث أثر اجتماعي وبيئي إيجابي. وقالت لينا آل عبد السلام، رئيس التسويق والاتصالات في بنك العز الإسلامي: «تُعَدّ الاستدامة مسؤولية مستمرة، وإصدار التقارير يُعكّننا من الحفاظ على الشفافية والمساءلة أمام جميع أصحاب المصلحة، مع متابعة

التقدم المُحرز في تحقيق التزاماتنا بشكل فعال. كما يُتيح لنا ذلك الاستجابة الاستباقية للمخاطر الناشئة والتطورات التنظيمية، وضمان إحداث أثر إيجابي في المجتمع. نؤمن بأنّ العمل المصرفي المسؤول مُتأصل في مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يُوفّر لنا إطاراً متيناً يُواءم حلولنا المالية مع المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية والبيئية، بما يتماشى تماماً مع ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.»



أول برنامج ولاء من نوعه في عُمان

«فودافون» تطلق برنامج «وافي» لتقديم مكافآت فورية للمشاركين

مسقط - الرؤية

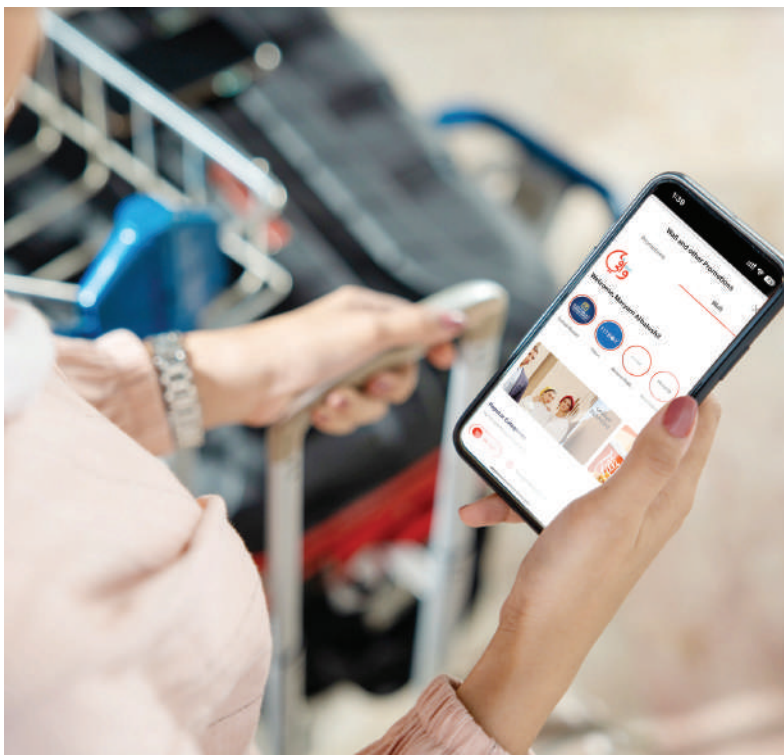
أطلقت فودافون عُمان برنامج «وافي» - أول برنامج ولاء من نوعه في عُمان - يقدم للمشاركين مكافآت فورية دون الحاجة إلى تجميع نقاط - إذ يأتي هذا الإطلاق ضمن جهود الشركة لتعزيز منظومتها الرقمية، وتقديم تجربة سهلة وذات قيمة مضافة فورية تلبّي تطلعات المشاركين.

وبعد «وافي» أحدث إضافة لمزايا تطبيق فودافون الذي يتيح للمشاركين إدارة باقاتهم، ومدفوعاتهم وخدماتهم؛ والآن أصبح بإمكانهم الاستمتاع أيضاً بتسكيلة من المكافآت والعروض مقدّمة من أبرز علامات المطاعم والأزياء والترفيه ضمن نفس العالم الرقمي.

ويتميّز «وافي» بعدم اعتماده على نظام النقاط أو الحد الأدنى للإنفاق، إذ يحصل المشاركون على المكافآت لأنهم جزءٌ من فودافون و«وجودهم كافي»، كما يقدم البرنامج مفهوماً مختلفاً للمكافآت والولاء، ينتقل بها من آلية تجميع النقاط إلى تجربةٍ مبنية على تقدير المستخدمين.

وقالت عائشة الكيومية رئيس قسم التخطيط التجاري في فودافون عُمان: «لم يعد الولاء اليوم برنامجاً منفصلاً عن التجربة، بل جزءاً أساسياً منها، ولذا أطلقنا برنامج «وافي» ليكون امتداداً للعلاقة التي تجمعنا بمشتركينا، ولنقدّم

لهم التقدير الذي يستحقونه بشكل فوري ويتناسب مع أنماط حياتهم الرقمية». ويمثّل برنامج «وافي» منصة مرنة وقابلة للتطوير؛ إذ من المتوقع أن ينمو تدريجياً من خلال شركات جديدة وتجارب مميزة تلبّي متطلبات المشاركين وتتناسب مع اهتماماتهم. ومع توسّع استخدام البرنامج، ستتم إضافة فئات وعروض متنوعة تواكب أسلوب حياة المشاركين في عُمان، وتعكس طريقة تواصلهم وإنفاقهم في



حياتهم اليومية. ويعكس هذا البرنامج التزام فودافون عُمان بتقديم تجربة رقمية متكاملة تتمحور حول المشترك في جميع مراحلها، بدءاً من خدمات الاتصال وإدارة المدفوعات، مروراً بالتفاعل الرقمي، وصولاً اليوم إلى المكافآت. وتأتي هذه الخطوة امتداداً لرؤية الشركة التي تهدف إلى دمج التكنولوجيا كجزءٍ متناغمٍ من الحياة اليومية، بما يضيف قيمة حقيقية وملموسة.

استعراض الأفكار الشبابية المبتكرة في ختام «دوت نكست جدير»



صحار - الرؤية

أسدل الستار على فعاليات برنامج «دوت نكست جدير ٢٠٢٥» في نسخته الخامسة؛ وذلك في ولاية صحار محافظة شمال الباطنة، تحت رعاية سعادة السيد سالم بن مسلم البوسعيدى وكيل وزارة العمل لتنمية الموارد البشرية، وحضور عدد من المسؤولين وممثلي الجهات الداعمة والمهتمين بريادة الأعمال وتمكين الشباب.

ويُنظّم البرنامج من قبل شركة أوج، ويأتي في إطار جهودها لإعادة رسم توجهات وتخصصات الشباب العماني نحو القطاعات والوظائف المطلوبة لتحقيق رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وتمكينهم في مجالات الإبداع وريادة الأعمال والعمل الحر، إلى جانب الإسهام في سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

وشهدت النسخة الخامسة من البرنامج مشاركة أكثر من ١٨٠٠ منتسب من مختلف

محافظات سلطنة عُمان، حيث ركّز البرنامج على مجموعة من المحاور النوعية، شملت المعسكر الريادي التقني، وورش العمل التطبيقية، والزيارات الميدانية، والتوجيه المتخصص، بهدف تعزيز مهارات المنتسبين في التفكير التصميمي، وفنّادج الأعمال، وإدارة المشاريع، والاستعداد لسوق العمل والعمل الحر، إضافة إلى مهارات الإنعاش والتقديم، ودراسة حجم السوق، والتسويق.

واستضافت محافظة شمال الباطنة المعسكر الرئيسي للبرنامج هذا العام، في خطوة تعكس دعم التنمية الاقتصادية والسياحية بالمحافظة، وتعزيز حضور المبادرات الوطنية الداعمة للشباب في مختلف المحافظات.

وفي ختام البرنامج، عرض المنتسبون مشروعاتهم وأفكارهم الريادية أمام لجنة مختصة، حيث جرى إبراز نماذج شبابية عمانية قادرة على قيادة مشاريع مستقبلية، وتطوير حلول وأفكار مبتكرة قابلة للتطبيق في عدد من القطاعات الواعدة.

وأكد المهندس يوسف بن أحمد آل إبراهيم، مدير برنامج دوت نكست جدير، في تصريح له، أن البرنامج نجح في تحقيق أهدافه المتمثلة في تمكين الشباب العماني بالمهارات العملية والمعرفية التي تؤهلهم لدخول سوق العمل بثقة، موضحاً أن الإقبال الكبير على البرنامج يعكس وعي الشباب بأهمية ريادة الأعمال والعمل الحر كمسارات مستقبلية واعدة.

وأشار إلى أن «دوت نكست جدير» سيواصل تطوير محتواه وبرامجه بما يواكب المتغيرات المتسارعة في سوق العمل واحتياجات الاقتصاد الوطني. وشهد الحفل تكريم المنتسبين والخبراء والموجهين والشركاء الداعمين، إلى جانب الإعلان عن الجوائز، والتي شملت: المركز الأول، والمركز الثاني، والمركز الثالث، إضافة إلى جائزة العلامة لأفضل خطة تسويقية، وجائزة صيدلية الرازي لأفضل فكرتين في قطاع الرعاية الصحية.



عش حياة أحلامك اليوم
مع تمويل السلع بنسبة أرباح تبدأ من

3.49%



24775777 www.dhofarislamic.com

*طبق الشروط والأحكام

المنتدى يُبرز تجربة عُمان كنموذج وطني متقدّم في ترسيخ مبادئ الحوار الاجتماعي

منتدى حوار وطني يبحث تحسين بيئة الأعمال وحلحلة تحديات سوق العمل

مسقط - العُمانية

بحث أعمال المنتدى الوطني للحوار المشترك الذي بدأ، الخميس، بمسقط، توفير مساحة لتبادل الرؤى والخبرات لتحسين بيئة العمل، والتحديات التي يواجهها سوق العمل في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية.

وقال معالي الدكتور محاد بن سعيد باعوين وزير العمل، إن الحوار المشترك يُعد أحد المرتكزات الأساسية في النهج العُماني، والمتمثل في تعزيز الشراكة البناءة بين أطراف الإنتاج الثلاثة؛ بما يُرسّخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ويدعم مسيرة التنمية المستدامة، مؤكداً أن التجربة العُمانية أثبتت عبر السنوات أن الحوار ليس مجرد وسيلة للتواصل، بل قيمة وطنية راسخة وأداة فعالة لحل الإشكالات، وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وبناء بيئة عمل متماسكة تشجع على الإنتاجية وتكافؤ الفرص.

وأشار معاليه إلى أن الحوار الاجتماعي شهد تطوراً ملحوظاً مع صدور قانون العمل حيث نصت المادة (١٤١) منه على تشكيل لجنة الحوار الاجتماعي برئاسة وزارة العمل وعضوية ممثلين عن أطراف الإنتاج الثلاثة، لتعزيز التشاور الجماعي وضمان المشاركة الفاعلة في صياغة السياسات العمالية.

وبين أن هذه المادة أسهمت في إعادة تشكيل

لجنة الحوار المشترك، إلى جانب المشاركة الفاعلة لأطراف الإنتاج والشركاء الاجتماعيين في عدد من اللجان المتخصصة، من بينها لجنة تسوية منازعات العمل الجماعية، ولجنة تحكيم منازعات العمل الجماعية، ولجنة السلامة والصحة المهنية.

وأضاف معاليه أن نطاق الحوار تم توسيعه ليشمل جميع محافظات سلطنة عُمان عبر اللجان الفرعية، بما يمكن من مناقشة القضايا العمالية على المستوى المحلي، وتعزيز التواصل الاجتماعي في بيئات العمل، لافتاً إلى أن وزارة العمل تواصل شراكتها مع منظمة العمل الدولية من خلال اللجنة الفنية المعنية بمتابعة

تنفيذ البرنامج الوطني للعمل اللائق، استناداً إلى مذكرة التفاهم الموقع عليها عام ٢٠١٠م، والمجددة في عام ٢٠٢٢م، بما يضمن توفير الدعم الفني، وتقديم الاستشارات المتخصصة، وتنفيذ البرامج والمبادرات التي تسهم في تطوير سوق العمل وتعزيز استدامته.

وأوضح معاليه أن اللجان الوطنية ذات التمثيل المتعدد، ومنها اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان واللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، أسهمت في ترسيخ منهجية وطنية متكاملة لتعزيز الامتثال لحقوق الإنسان في العمل، ودعم أطر الحماية والوقاية، وضون الحقوق والحريات، وحماية الفئات الأكثر عرضة

للمخاطر. وأكد معالي الدكتور وزير العمل التزام الوزارة بمواصلة العمل جنباً إلى جنب مع أطراف الإنتاج والشركاء الاجتماعيين، لتعزيز الحوار المشترك، وتطوير بيئة عمل عادلة ومستدامة، والارتقاء بالتنافسية الاقتصادية الوطنية. من جانبه، قال معالي جيلبرت هونجيو مدير عام منظمة العمل الدولية، إن المنتدى يجسد عزم سلطنة عُمان على بناء سوق عمل متماسك، متطور وعادل، ويعكس إرادة وطنية راسخة لتعزيز التعاون وبناء الثقة بين أطراف سوق العمل. وأعرب عن تقديره للجهود المشتركة بين الاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان وغرفة تجارة وصناعة عُمان، وما تحقّق من

باعوين يؤكد الالتزام
بتطوير بيئة عمل
عادلة ومستدامة

مدير «العمل
الدولية»: سلطنة
عُمان ملتزمة ببناء
سوق عمل متماسك
ومتطور وعادل

تقدم في الاتفاقيات الجماعية على مستوى المنشآت، والخطوات الأولية نحو المفاوضات القطاعية، معتبراً ذلك مؤشراً إيجابياً على تطور ثقافة الحوار وتعزيز الاستقرار والإنتاجية والعادلة الاجتماعية. وأكد مدير عام منظمة العمل الدولية التزام المنظمة بدعم سلطنة عُمان، واستعداد المنظمة لمراجعة قانون العمل من منظور معايير العمل الدولية، ودعم حماية مثليي العمال، وتعزيز الضمانات ضد الفصل

وتعكس الأشخاص ذوي الإعاقة، وتجربة سلطنة عُمان في اقتصاد المنصات. ويأتي تنظيم المنتدى بمشاركة ممثلين عن الحكومة وأصحاب الأعمال والعمال، وعدد من المؤسسات والجهات المعنية بسوق العمل والتنمية الاقتصادية، للتأكيد على نهج سلطنة عُمان في ترسيخ مبادئ الحوار البناء وتعزيز الشراكة الثلاثية، بوصفها إحدى الركائز الأساسية لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ودعم جهود التنمية المستدامة.

تجسيّدًا لمساعي تعزيز الموثوقية وتحسين جودة التجربة الرقمية واستدامتها

إطلاق إطار عمل وأدوات إدارة التغيير للتحول الرقمي الحكومي

صياغة مرجعية وطنية معتمدة تعزز الجاهزية الرقمية للمؤسسات الحكومية

مسقط - الرؤية

في خطوة إستراتيجية تُجسّد التزاماً راسخاً بتسريع وتيرة التحول الرقمي الحكومي، أطلقت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات -مُمثلة بالمديرية العامة للتحول الرقمي وتمكين القطاعات- إطار عمل وأدوات إدارة التغيير للتحول الرقمي الحكومي؛ ليكون الإطار بمثابة نقطة ارتكاز وطنية تُسهّم في تمكين المؤسسات الحكومية من مواكبة المتغيرات الرقمية المتسارعة، وتعزيز دعائم التكامل المؤسسي، وترسيخ ثقافة التعاون والتنسيق المشترك لتحقيق مستهدفات التحول الرقمي بكفاءة واستدامة.

ويهدف الإطار إلى إيجاد صياغة مرجعية وطنية معتمدة لإدارة التغيير في التحول الرقمي الحكومي، بلغة مشتركة ومفاهيم موحّدة ومنهجية متسقة تُطبّق في جميع المؤسسات الحكومية؛ بما يحدّد من تباين الفهم وتعدّد ممارسات إدارة التغيير ومنهجيات التنفيذ، كما يهدف الإطار إلى دعم الحوكمة وتعزيز اتخاذ القرار المبني على الأثر؛ بما يضمن جاهزية المؤسسات في التكيف مع المتغيرات الرقمية، ومُكّنها من العمل بتناغم ضمن فريق حكومي واحد، يقوده هدف مشترك ورؤية موحّدة للتحول الرقمي الحكومي.

ويستهدف الإطار فريق التحول الرقمي في

المؤسسات الحكومية المستهدفة ضمن البرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي وتشمل: القيادات وأصحاب القرار المسؤولون عن توجيه وتنفيذ المبادرات والمشاريع الرقمية، واتخاذ القرارات الاستراتيجية المرتبطة بالتحول الرقمي وإدارة التغيير، ومديري التغيير ومديري المشاريع الرقمية المعيّنين بقيادة وإدارة التغيير التنظيمي المصاحب للمشاريع الرقمي والمسؤولون عن تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشاريع الرقمية، عبر ومُناج وأدوات عملية قابلة للتطبيق، مدعومة بمؤشرات قياس دقيقة لمتابعة الأداء وتقييم الأثر الفعلي للمبادرات الرقمية بهدف ضمان توحيد التوجّهات، وتعزيز كفاءة التنفيذ، وتحقيق نتائج مُستدامة تضمن نجاح مشاريع



التحول الرقمي وتعزّز أثرها على مستوى كافة المؤسسات الحكومية. ومن المتوقع أن يُسهّم إطار عمل وأدوات إدارة التغيير للتحول الرقمي الحكومي في توحيد التوجه والحوكمة في إدارة التغيير للتحول الرقمي بما يضمن الاتساق بين المؤسسات الحكومية، وبناء قدرة وطنية مستدامة بمستوى نضج عالي في تطبيق ممارسات إدارة التغيير بما يدعم الجاهزية المستقبلية، وتعزيز موثوقية مسيرة التحول الرقمي الحكومي من خلال تحسين نسب التبني والاستخدام الفعلي للمشاريع الرقمية، كما سيسهم الإطار في حماية الاستثمارات الرقمية، وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي عبر الحد من الهدر وإعادة العمل والتداخل بين المبادرات، وتسريع تحقيق مستهدفات البرنامج الوطني للتحول الرقمي

الحكومي بما ينسجم وأولويات رؤية «عُمان ٢٠٤٠» من خلال حكومة أكثر مرونة وتكيفاً، كما سيدعم الإطار الارتقاء بمستويات الثقة المجتمعية في الخدمات الرقمية المُقدّمة للمواطنين والمستفيدين؛ من خلال تحسين جودة التجربة الرقمية واستدامة أثرها على المدى الطويل. وجاء إطلاق الإطار على هامش اللقاء الدوري الرابع لرؤساء فرق التحول الرقمي للعام ٢٠٢٥، والذي تضمّن استعراض حزمة من المبادرات والمحاور الرقمية الاستراتيجية؛ من بينها: التوجهات الاستراتيجية للتحول الرقمي الحكومي ٢٠٢٦-٢٠٣٠، وحلّة برنامج «ارتقاء» لتمكين الكفاءات في مجال التحول الرقمي، وموجز حول النسخة الثانية لخدمات التصديق الإلكتروني «ثقة»، إلى جانب استعراض حصاد إنجاز المرحلة الأولى ومسار المرحلة الثانية للبوابة الموحّدة للخدمات الحكومية، ومنظومة السجل الوطني للأصول الحكومية «أصول»، والنظام المالي الحكومي الموحّد «هالية»، ويجسّد إطار عمل وأدوات إدارة التغيير للتحول الرقمي الحكومي، الجهود المتواصلّة للارتقاء بمستوى التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية، وتعزيز كفاءة الأداء، وضمان استدامة المشاريع الرقمية؛ بما يحقق الأثر المنشود ويُرسّخ ثقة المستفيدين في جودة وموثوقية الخدمات الحكومية الرقمية المُقدّمة.

مسقط العُمانية

أعلنت الشركة العُمانية للصكوك السيادية نيابةً عن حكومة سلطنة عُمان طرح الإصدار العاشر من الصكوك السيادية المحلية بقيمة ١٥٠ مليون ريال عُماني -ممع خيار زيادة لا يتجاوز ٥٠ مليون ريال عُماني- لمدة استحقاق تبلغ ٧ سنوات وبعائد قدره ٤,١٥ بالمائة سنوياً.

وجرى فتح باب الاكتتاب (التقديم بالعطاءات)، الأربعاء، على أن يغلق يوم الإثنين بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٥م، وتستصدر هذه الصكوك في يوم التسوية الخميس بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥م، وسيُدفع العائد المستحق على الصكوك مرتين في كل عام، وذلك في ٢٥ يونيو و٢٥ ديسمبر من كل عام حتى تاريخ استحقاقها في ٢٥ ديسمبر ٢٠٣٣م.

ويتاح الاكتتاب في هذا الإصدار من الصكوك لجميع فئات الأفراد والمؤسسات المستثمرين من داخل سلطنة عُمان وخارجها من مختلف الجنسيات.

وتؤكد الشركة العُمانية للصكوك السيادية على ضرورة تطابق رقم الحساب البنكي المدون في طلب الاكتتاب مع المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع؛ لضمان سلامة عملية الاكتتاب واستلام الربح وأصل مبلغ الاكتتاب في مواعيد الاستحقاق.

بحلول عام ٢٠٣٠، ويشمل ذلك قطاعات متعددة من أبرزها الأغذية الحلال، والنظافة والتجميل، والسياحة الحلال، والتمويل الإسلامي، والملابس المحتشمة، والأدوية.

كما تمت مناقشة مستجدات لائحة منظومة

مسقط - العُمانية

ناقش فريق عمل منظومة الحلال في سلطنة عُمان، خلال اجتماعه الثالث مستجدات العمل في إعداد وإطلاق منظومة الحلال الوطنية، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز تنافسية المنتجات العُمانية ومواكمتها مع متطلبات الأسواق المحلية والدولية. ترأس الاجتماع سعادة الدكتور صالح بن سعيد مسن، وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة.

وجرى خلال الاجتماع تسليط الضوء على مؤشرات نمو اقتصاد الحلال العالمي، حيث أُشير إلى أن حجم هذا الاقتصاد تجاوز ٧ تريليونات دولار أمريكي، مع توقعات بوصله إلى نحو ١٠ تريليونات دولار

الوطني العُماني ونافذته الإسلامية (مزن للصيرفة الإسلامية)، وبنك عُمان العربي، وبنك نزوى، وبنك صحر الدولي.

ويمكن للمستثمرين المكتتبين الحصول على نشرات واستمارات الاكتتاب من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة المالية أو الموقع الإلكتروني لبنوك التصصيل.

ويتعين على الراغبين في الاكتتاب الحصول على رقم مستثمر من خلال زيارة الموقع الإلكتروني لشركة مسقط للمقاصة والإيداع أو من خلال تطبيق أسهم عُمان، وذلك قبل يوم واحد على الأقل من تقديم طلب الاكتتاب لدى بنوك التصصيل المحددة في نشرة الإصدار.

وتتوافق هذه الصكوك مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما أنها قابلة للتداول (بيعاً وشراءً) بالسعر السائد في السوق وذلك من خلال بورصة مسقط، علماً بأن تفاصيل وبيانات الصكوك المخصصة للمكتتبين في الإصدار ستكون مسجلة وموثقة في السجل الخاص بالصكوك والذي تتولى حفظه وإدارته شركة مسقط للمقاصة والإيداع.

وتؤكد الشركة العُمانية للصكوك السيادية على ضرورة تطابق رقم الحساب البنكي المدون في طلب الاكتتاب مع المسجل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع؛ لضمان سلامة عملية الاكتتاب واستلام الربح وأصل مبلغ الاكتتاب في مواعيد الاستحقاق.

الحلال من الجوانب الإدارية والفنية والمالية، بما في ذلك مسارات إعداد اللائحة ومراجعتها واعتمادها عبر الجهات المختصة، إضافة إلى مراجعة وتقييم الرسوم المقترحة. كما تم تحديد منصة «عُمان للأعمال» كمنصة ممتدة لتلقي طلبات تسجيل أو تعيين الجهات المانحة لشهادة الحلال.

وفي إطار تطوير الخدمات وتسريع الإجراءات، استعرض الفريق آلية «المسار السريع» لتقديم الطلبات، على أن يبدأ تطبيقها مع بداية العام القادم، بما يسهم في تسهيل وصول المنتجات الحلال إلى الأسواق المحلية والدولية، ورفع مستوى ثقة المستهلك، ودعم المنتجات المحلية المصدرة التي تتطلب استخدام علامة الحلال.

«تمكين» تخطّ الرّحال في جنوب الباطنة لدعم «الصغيرة والمتوسطة»

الرساتق - العُمانية

نفذت غرفة تجارة وصناعة عُمان المحطة الثانية من مبادرة «تمكين» بفرع الغرفة في ولاية الرساتق محافظة جنوب الباطنة، بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية «عُمان ٢٠٤٠»، وهيئة المشاريع والمناقضات والمحتوى المحلي، وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار جهودها الرامية إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من دخول سوق المناقصات والمشتريات الحكومية. وتهدف المبادرة إلى تعزيز قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاستفادة من نسبة ٢١٠ المخصصة لها في المناقصات والمشتريات الحكومية، بما يسهم في رفع كفاءة المحتوى المحلي،

وزيادة مشاركتها في المشاريع الوطنية، ودعم التنمية المستدامة عبر تنوع مصادر الدخل وتعزيز ريادة الأعمال. وقدم ناظر بن حميد الهنائي، نائب مدير فرع الغرفة بمحافظة جنوب الباطنة، ورقة عمل تعريفية استعرض خلالها أهداف مبادرة «تمكين» ومحاورها الرئيسية، وآليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع جاهزيتها للنفاضة على المناقصات الحكومية، بما يعزز استفادتها من النسبة المخصصة لها ورفع كفاءة المحتوى المحلي وزيادة إسهامه في المشروعات الوطنية. من جانبها، أوضحت مثلة بنت محمد الوردى مهندسة مناقضات وعقود بهيئة المشاريع والمناقضات والمحتوى المحلي دور الهيئة في المبادرة، والمتمثل في تعزيز جاهزية المؤسسات الوطنية عبر توضيح آليات المناقصات

الحكومية ومتطلبات التسجيل والتصنيف، وتمكينها من إعداد العطاءات وفق أفضل الممارسات، بما يرسّخ مبادئ الشفافية وعدالة المنافسة. وقدم نوح بن سعيد الجابري أخصائي تسجيل وتصنيف الشركات من هيئة المشاريع والمناقضات والمحتوى المحلي، عرضاً مرئياً حول منصة «إسناد»، استعرض فيه دورها بوصفها منصة إلكترونية لإدارة المناقصات الحكومية، تسهم في رفع كفاءة الطرح والتقييم والإسناد الإلكتروني، وتعزيز الشفافية والدقة، إلى جانب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاملي بطاقة ريادة من خلال سياسات تمكينية. أبرزها تخصيص نسبة ٢١٠ من المشتريات والمناقضات للهيئة في المبادرة، والمتمثل في تعزيز جاهزية المؤسسات الوطنية عبر توضيح آليات المناقصات

ارسلوا إلينا تغريداتكم عبر الهاشتاج: #مغردو_الرؤية

عائد العربي

احتفلنا اليوم بمرور ١٠ سنوات على افتتاح المركز الوطني لطب وجراحة القلب بالمستشفى السلطاني، ١٠ سنوات سطر خلالها المركز إنجازات استثنائية خلال مسيرة الصحة في عُماننا الحبيبة، فكل الشكر والتقدير لجميع العاملين بالمركز ومبارك لكم هذه الفرحة.

عبدالله الخضوري

تبدأ تأثيرات الموجة الرئيسية للمنخفض الجوي اليوم الخميس على محافظة مسندم ثم تمتد تدريجياً لتشمل بقية المحافظات الشمالية من ليل الخميس ويوم الجمعة، وستتأثر بأول موجة برد ابتداءً من يوم السبت تزامناً مع هبوب الرياح الشمالية الغربية النشطة.

زكريا المحرمي

من ضمن أسباب ازدحام الشوارع في الصباح هو عدم التزام المؤسسات بنظام المواعيد، والعمل وفق نظام «الخدمة لمن يصل أولاً» مما يجعل الناس تتسابق منذ الفجر فتزدحم الشوارع وتقتل مواقف السيارات، بينما لو التزمت هذه المؤسسات بالوقت المحدد لكل صاحب مراجعة لما سبق غره وعطل الشوارع!!

الرؤية
www.alroya.om

الخميس ٢٧ من جمادى الآخرة ١٤٤٧ هـ الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥ م - العدد رقم ٤٣٤٩

تصدر عن مؤسسة الرؤيا للصحافة والشر

المراسلات: ص.ب ٣٤٣ - الرمز البريدي: ١١٨ - مسقط - سلطنة عمان

البريد الإلكتروني: info@alroya.info هاتف: ٢٤٦٥٢٤٠٠ فاكس: ٢٤٦٥٢٤٤٤

المرحلة الثانية من «اتفاق غزة» تدخل نفقا مظلمًا وسط تحركات دولية وعرقلة إسرائيلية متصاعدة

إسرائيل تُفشل جهود
الانتقال للمرحلة الثانية
بذريعة عدم العثور على
جثة آخر أسير

اغتيال رائد سعد زاد من
مخاوف انهيار اتفاق وقف
الحرب

«البيت الأبيض» حذّر
نتنياهو من المساس
بـ«سمعة ترامب» عبر
الاستمرار في الخروقات

مصر: واشنطن تضغط
على نتنياهو للالتزام
ببنود الاتفاق

نتنياهو يماطل في
تنفيذ بنود الاتفاق ويضع
شروطا غير منصوص
عليها

بدء التحضير لتشكيل قوة
استقرار دولية في غزة

الدوحة تستضيف مؤتمر
دولي لتحديد قائمة
الدول المشاركة في
القوة الدولية بالقطاع

بحج: بدء المرحلة الثانية
في يناير المقبل.. ووزير
الصحة الفلسطيني يرأس
لجنة إدارة القطاع

أمريكا لا تمانع وجود
قوات تركية ضمن قوة
الاستقرار الدولية



قوة الاستقرار الدولية باعتبارها الأثر
قدرة على ضبط الاستقرار بالقطاع»،
مشيراً إلى أن «اللقاء المرتقب بين الرئيس
الأمريكي دونالد ترامب، ورئيس الوزراء
الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، حاسم بشأن
المحلة الثانية، وستضغط الولايات
المتحدة خلاله لبدها الشهر المقبل،
وحسم مشاركة تركيا في قوة الاستقرار».
وحول طبيعة المهام، شدد بشارة بـصبح
على أن أغلبية الدول المشاركة لا ترغب
في لعب دور يتعلق بـ«نزع السلاح»،
بل تهدف لأن تكون قوات فاصلة بين
القوات الإسرائيلية والمناطق المأهولة
بالسكان، بهدف حماية المدنيين، مشيراً
إلى أن الهدف من وراء وجود هذه
القوات هو «الانسحاب التدريجي
لإسرائيل من القطاع». وقال بصبح:
«هذه القوات لن تلعب دوراً أو نيابة
عن إسرائيل، لا سيما في مسألة نزع
السلاح، خاصة أن قادة في (حماس)
أبدوا لي استعداداً للتفاوض بهذا الشأن،
لكن استخدام القوة لن ينجح، خاصة
أن إسرائيل فشلت في نزع سلاح الحركة
بالقوة خلال عامين، ولن ينجح أي طرف
دولي في ذلك بالقوة».

ورغم الحديث عن التعثر في الانتقال للمرحلة الثانية، توقع الوسيط الأمريكي بـ"بحب أن يتم تدشين المرحلة الثانية في الأسبوع الأول أو الثاني في يناير المقبل، وتحديدًا بعد قمة ترامب-نتنياهو التي ستحسم الملفات العالقة، نافيًا علمه بوجود ترتيبات لحضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لهذه القمة.

وأكد بحجج أن تزامن لن يسمح بفشل الاتفاق: «هذا مؤكد ١٠٠ في المائة»، مشدداً على أن «حركة (حماس) ملتزمة بوقف إطلاق النار رغم الخروقات الإسرائيلية المستمرة». وأشار بحجج إلى أن «الحركة تدرك أن إسرائيل تبحث عن أي ذريعة لاستكمال عمليات الإبادة في غزة، ولذلك فهي تبدي تحملاً أكبر لتفويت الفرصة».

للاستعلامات المصرية، ضياء رشوان، أن المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة «ستُعجّل وستدخل حيز التنفيذ قريباً، على الرغم من مساعي رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، لوقفها». وأوضح رشوان، في تصريحات لوسائل إعلام مصرية، أن الضغوط الأمريكية، ولا سيما من جانب الرئيس دونالد ترامب، «باتت أكثر جدية لفرض الالتزام ببندو الاتفاق»، مشيراً إلى أن المرحلة الثانية كان من المقرر أن تبدأ بعد ٧٢ ساعة من توقيع الاتفاق، «إلا أن نتانياهو سعى إلى المماطلة وربط تنفيذها بشرط غير منصوص عليها».

وأضاف أن الإدارة الأمريكية بدأت بالفعل اتخاذ خطوات عملية على الأرض، من بينها التحضير لتشكيل قوة استقرار دولية في إطار تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق، «دون الاكتراث بالحفظات الإسرائيلية على مشاركة بعض الأطراف». وكانت القيادة المركزية للجيش الأمريكي (ستككوم)، قد عقدت الثلاثاء، مؤتمراً دولياً في الدوحة، بمشاركة ممثلين عن عدد من الدول، لبحث تشكيل القوة الدولية المزمع نشرها في قطاع غزة، وطبيعة مهامها، وقائمة الدول المشاركة، ضمن المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار، بحسب تقارير صحفية. وفي السياق، قال رئيس لجنة «العرب الأميركيين من أجل السلام» والوسيط المحرق من الإدارة الأميركية بشأن ملف غزة، بشارة بحبح، لـ«الشرق الأوسط» إن المرحلة الثانية لاتفاق وقف إطلاق النار في قطاع غزة ستكون في يناير المقبل، ومنتظر أن تكون في الأسبوع المقبل، أو الثاني، لافتاً إلى «أن لجنة إدارة القوة جازمة بالأسماط، وعلى الأرجح سيكون وزير الصحة الفلسطيني (ماجد أبو رمضان) رئيسها».

وأكد بحبح، الذي لا يزال على مقربة من كواليس البيت الأبيض بشأن غزة، أن «واشنطن مع وجود قوات تركية ضمن

التي تم تنفيذها دون إخطار واشنطن، تتقوض سمعة ترامب بوصفه وسيطاً في الاتفاق لوقف إطلاق النار في غزة. وكشفت تقارير لـ «أكسيوس» و«تايمز أوف إسرائيل»، نقلاً عن مسؤولين أميركيين، عن أن البيت الأبيض قال في هذه الرسالة لنتنياهو: «إذا أردت تدمير سمعتك، فافعل، لكننا لن نسحب بتدمير سمعة الرئيس ترامب بعد توسطه في الاتفاق».

بدوره، أكد رئيس الهيئة العامة

وبعد اغتيال القيادي في كتائب القسام، رائد سعد، قبل أيام، أثرت المخاوف حول انهيار الاتفاق خاصة وأن كتائب القسام لوحّت بالرد على عملية الاغتيال، موضحة: «إسرائيل تجاوزت كل الخطوط الحمراء باغتيال قادتنا وأبنائها شعبنا، وعدوانها مستمر، وحقنا في الرد مكفول، ومن حقنا الدفاع عن أنفسنا».

وقد أرسل البيت الأبيض سراً إلى نتنياهو رسالة تحذير من أن عملية الاغتيال،

الرؤية- غرفة الأخبار

التزمت فصائل المقاومة الفلسطينية ببنود المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، على الرغم من الحروقات الإسرائيلية المتواصلة وسط استنكار دولي واسع، إلا أن تعثر الحصول على ضمان آخر أسير لدى المقاومة تحثه إسرائيل ذريعة للتصل من الاتفاق وعدم الانتقال إلى المرحلة الثانية.

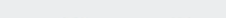
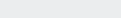
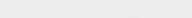
تنزيلات
الشتاء
خصم ٢٠٪ - ٥٠٪

الملابس • الاحذية
حقائب نسائية
اكسسوارات للاطفال

المنتجات المختارة فقط*

۲۷ - ۱۱ دېسمبر ۲۰۲۵

الملابس الداخلية غير مشمولة. لا ينطبق استرداد قسائم العرض السابق.

Where the world comes to shop
 حيث يأتي العالم للتسوق